جامعة الدكتور يحي فارس –المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الوطني
ـ دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالبتين:

- بن علية زينب
- مكيد جهيدة

تحت إشراف الدكتور:

برابح محمد

السنة الجامعية 2017/2016

شكر والتقدير

نحمد الله و ستعينه و نستغفره و نتوب إليه و نعوذ به من شرور أنفسنا و سيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتدي و من يظلل فلا هادي له و الصلاة و السلام على خير الخلق محمد صلى الله عليه و على أله و صحبه أجمعين أما بعد

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ المشرف " برابح محمد " على النصائح و التوجيهات و إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذا البحث

و نتقدم بوافر الشكر و عظيم الامتنان إلى أساتذتنا الكرام في جميع الأطوار و إلى كل من ساندنا و دعمنا و شد أزرنا و لو بالكلمة الطيبة في إتمام هذا العمل فشكرا للجميع و جزاكم الله عنا خير جزاء.

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى

من أنارت في قلبي حب العلم أمي رعاها الله

إلى من أحسن تربيتي أبي حفظه الله

إلى كل أخوتي و أخواتي

و أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا

إلى كل الأصدقاء و كل من ساندني و دعمني و لو بالكلمة الطيبة لإتمام هذا العمل لكل هؤلاء أهدي عملي هذا

زينب

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار و جاعل الليل و النهار ثم الصلاة و السلام على سيدنا محمد المختار أما بعد

أهدي عملي هذا من تطيب أيامي بقربها و يسعد قلبي بهنائها والدتي الكريمة حفظها الله

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي و أفنى حياته من أجل تعليمي والدي الكريم جزاه الله خيرا

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم أخوتي الأعزاء حنان ، أسامة ، أية ، عبد القادر و الغالي أشرف رعاه الله

إلى من دعمني و ساندني لإتمام هذا العمل عمي الغالي سفيان و زوجته و ابنهما نوح حفظه الله

و إلى كل الأصدقاء و كل من دعمني و لو بالكلمة الطيبة إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

جهيدة

الملخص:

الاقتصاد غير الرسمي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد في العالم يخلو من دائرة النشاطات غير الرسمية، و هذه الظاهرة أخذت منحنى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لها، و موضوع الاقتصاد غير الرسمي يحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطته لا تنفصل عن الاقتصاد الرسمي، لهذا تبقى الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع لا تتعدى المراحل الأولية، و قد منا و تسارع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال التسعينات و يشهد تطورا متزامنا مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني، و يشكل الاقتصاد غير الرسمي حاليا أكثر من ثلث الناتج الوطني للدول النامية بما فيها الدول بما فيها الجزائر، لذا طالب الكثير من الاقتصاديين ضرورة تنظيم الاقتصاد غير الرسمي و دمجه في الاقتصاد الرسمي لكي يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني و نحد من تأثيراته سلبية.

Abstract:

The informaleconomyis a reality in all the word countries،So thereis no national economy free from the circle of informalactivites،This phenomenis growing from yeardespit the efforts of the governments to stop itsgrowth.The informaleconomyissubject a lot of controversybecause the circle of hisactivitesis not separatedfrom the formaleconomy.Thisiswhy the studiesthataddressthis topic don'texceed the initial stage،The informaleconomy has emerged in Algeriaduring the 80s، and grewduring the 90s،the evolved in synchronizationwith the transitional phase of the national economy.Theinformaleconomyrepresent more tham a third of thenationalproduct of developing countries،includingAlgerie.Somanyeconomistscalled for the need to regulate the informaleconomy to integrateit in the formaleconomy،in order to benefit the national economy and reduceitsnegativeeffects.

الفهرس

محتويات الفهرس

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص بالعربية	
الملخص بالانجليزية	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ-ه
الفصل الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي	08-26
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول : المراحل التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف المطلقة عليه	09
المطلب الأول : نشأة الاقتصاد غير الرسمي	09
المطلب الثاني : مفهوم الاقتصاد غير الرسمي	11
المطلب الثالث : خصائص الاقتصاد غير الرسمي	11
المبحث الثاني : مظاهر و أشكال الاقتصاد غير الرسمي	13
المطلب الأول : مظاهر الاقتصاد غير الرسمي حسب معايير الشرعية	13
المطلب الثاني : تصنيفات أخرى للاقتصاد غير الرسمي	18
المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	22
المطلب الأول : الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي	22
المطلب الثاني : علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي و المعوقات التي يواجهها الاقتصاد غير الرسمي	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	**27-55**
مقدمة الفصل	28
المبحث الأول أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	29

المطلب الأول الأسباب القانونية و الإدارية	29
المطلب الثاني الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية	33
المطلب الثالث أسباب أخرى	35
المبحث الثاني مناهج قياس الاقتصاد غير الرسمي و أثاره	39
المطلب الأول مناهج قياس مباشرة	39
المطلب الثاني مناهج قياس غير مباشرة	42
المطلب الثالث أثار الاقتصاد غير الرسمي	50
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**94-56**
مقدمة الفصل	57
المبحث الاول وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	58
المطلب الأول دوافع ظهور و إنشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	58
المطلب الثاني مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي بين الفترة 1990- 2014	61
المطلب الثالث مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	67
المطلب الرابع أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري	80
المبحث الثاني حلول معالجة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	83
المطلب الأول الإجراءات المتخذة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	85
المطلب الثاني بعض الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	86
المطلب الثالث دمج الاقتصاد غير الرسمي	94
خلاصة الفصل	94
خاتمة	95
قائمة المراجع	**105-101**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفرق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	23
(3-2)	توزيع الاقتصاديات الإجبارية التي يتحمله أرباب العمل في الجزائر 2005	59
(3-3)	**تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990- 1999) مليون دينار جزائري**	63
(3-4)	**تطور تسريح و غلق المؤسسات خلال الفترة 1994 – 1997**	64
(3-5)	تطور عوائد المحروقات الجزائرية(1990-2010)	65
(3-6)	تطور معدل البطالة في الجزائر من 200 الى 2001	66
(3-7)	تطور حجم الدخل غير الرسمي في الجزائر 2001-2007	67
(3-8)	السلم الضريبي للدخل الاجمالي	90
(3-9)	تطور الجباية العادية و البترولية خلال الفترة 2004-2010	72
(3-10)	تطور حجم التهرب الجبائي من منظور المصالح الرسمية	73
(3-11)	تطور حجم التهرب الضريبي من 2000-2005	74
(3-12)	مجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر 2008-2009-2010	78
(3-13)	تطور مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة 2001-2008	79
(3-14)	ترتيب الدول العربية على أساس سهولة أداء الأعمال	90
(3-15)	مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010- 2011 ترتيب الجزائر عالميا حسب كل مؤشر	92

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مظاهر الاقتصاد غير الرسمي حسب معيار الشرعية	17
(2-2)	أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	38

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي مشكلة مرتبطة بين البلدان المتقدمة و النامية، تهدد اقتصاديات الدول خاصة النامية منها حيث تعتبر هذه الأخيرة من الظواهر القديمة، إلا أن الاهتمام بها زاد منذ السبعينات من القرن الماضي، فلا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة من النشاطات السوداء تأخذ منحنى متزايد من سنة لأخرى رغم الجهود التي تبذلها حكومات الدول لمواجهة التزايد المستمر لها.

حيث عرفت هذه الأخيرة اهتمام بالغ من طرف معظم الدول و المنظمات الدولية، و هذا نتيجة التحولات التي شهدتها العديد من الاقتصاديات النامية بانتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لذا كان لزاما عليها أن تتكيف مع هذه التغيرات من اجل أن تكون متماشية مع اقتصاديات المتطورة هذا من جهة و أن تعمل على الرفع من المستوى اقتصادياتها من جهة ثانية، و بما أن للاقتصاد غير الرسمي انعكاسات سلبية عل الاقتصاد فقد شكل تحدي أمام صانعي السياسة الاقتصادية مما يستوجب دراسته و البحث عن حلول له.

الاقتصاد غير الرسمي كغيره من الاقتصاديات النامية قد عانى في مختلف مراحل تطوره من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، و قد برزت هذه الأخيرة بصفة واضحة و مخيفة من خلال المرحلة الانتقالية حيث تميزت تلك المرحلة بضعف دور الدولة في مجال الاقتصادي و انتشار البطالة و ضعف مداخيل الأفراد مما أدى إلى تراجع مستوى المعيشة كل هذا و أسباب أخرى مهدت الطريق لانتشار و نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

و رغم التصحيحات المتعاقبة و الإجراءات القانونية و التحفيزات الممنوحة للاقتصاد غير الرسمي لازال الاقتصاد غير الرسمي باتساع حجمه و احتوائه للعديد من الأنشطة التي تولد دخولا ضخمة و يترك آثارا بصعب تجاهلها.

و نظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري و التي تهدد المصالح الاقتصادية و الاجتماعية و المالية للبلاد، بات من الضروري فهم طبيعتها، أسبابها و الإلمام بمختلف مظاهرها و كذا الآثار المترتبة عنها، و هذا بغية تكوين صورة و مبسطة حول هذه الظاهرة لنتمكن من السيطرة عليها لأنه ليس من المجدي أن نسعى وراء معالجتها و الحد منها، إن كنا في الأصل لانملك أدنى فكرة و معرفة عنها.

و انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

1-إشكالية البحث

ما هي انعكاسات الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري؟

و حتى يتسنى لنا الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالاقتصاد غير الرسمي، و ماهي أسبابه؟
- ما هي أشكال و مظاهر الاقتصاد غير الرسمي و هل يمكن قياسه؟
- ما هي أهم الآثار الناجمة عن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي؟
- ما هو واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و ما هي سبل معالجته؟

2- فرضيات البحث

قصد تسهيل الإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقديم الفرضيات التالية:

- الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة مرنة جدا اتجاه عوامل عدة قد تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية
- لا يمكن قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك راجع للطبيعة السرية لأنشطته
- تعتبر الآثار الناجمة على الاقتصاد غير الرسمي آثار سلبية، لا توجد له آثار ايجابية
- تعتبر الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في التسعينات السبب الرئيسي وراء انتشار و نمو الاقتصاد غير الرسمي، و من بين الحلول التي يمكن مراعاتها هو دور الدولة في مراقبة مختلف الأنشطة الاقتصادية للبلاد.

3-أهميةالبحث:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- انتشار ظاهرة اقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات دول العالم و صعوبة قياسها، مما يجعلها قابلة للملاحظة و الدراسة العلمية و التحليل لتكون النتائج المتوصل إليها بمثابة معايير لفهم أسباب التوجه لممارسة هذه الظاهرة

♦ تشخيص الدور الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي و مدى إمكانية اتخاذه كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي في الوقت الذي عجز فيه الاقتصاد الرسمي على خلق فرص عمل كافية لجميع البطالين سواء كانت عامة أو خاصة، و بالمقابل أخذ الأنشطة غير الرسمية لهذا الدور بشكل تلقائي و فعال.

♦ عدم وجود دراسات كثيرة حول الموضوع مما حفزنا على اختيار خذا البحث خاصة و أن الظاهرة محل الدراسة معاشة يوميا في واقعنا.

♦ قضية دمج الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي، نظرا لكبر حجم الأنشطة الخفية و أن احتوائه يؤدي إلى آثار ايجابية

♦ تدعيم البحوث في الميدان

4-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

♦ تحليل و دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و أبعادها المختلفة على الاقتصاد الوطني بهدف التعرف على الآثار المختلفة التي تترتب على نمو و اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، و كيفية مواجهة هذه الظاهرة و التحكم فيها و الحد من خطورة الآثار التي تترتب عليها.

♦التنامي المستمر و المتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.

♦ إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و رصد تطوره

♦ معرفة السبل الكفيلة بمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

5- أهمية اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع منها

-رغم ان ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي منتشرة في العديد من البلدان منذ زمن بعيد إلا أن الاهتمام بها قد تأخرا كثيرا رغم خطورة الآثار التي تنتج عنها.

- كير حجم الاقتصاد غير الرسمي، فلا يكاد يخلو نشاط اقتصادي من وجود أنشطة غير رسمية فيه

-قضية دمج الاقتصاد غير الرسمي في إطار رسمي أصبحت من القضايا الهامة نظرا لكبر حجم الأنشطة غير الرسمية

- عدم وجود دراسات كثيرة حول الموضوع على الأقل حسب اطلاعنا، مما حفزنا على اختيار هذا البحث خاصة أن ظاهرة محل الدراسة معاشة يوميا في واقعنا.

- الانتشار الكبير و الواسع للاقتصاد غير الرسمي في المجتمع الجزائري.

6- منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال دراسة مختلف التعاريف و المفاهيم الأساسية للاقتصاد غير الرسمي، و التطرق لعناصره المختلفة و مختلف الأسباب التي أدت إليه، كما تناولنا مختلف طرق قياس الظاهرة و آثارها علة الاقتصاد الرسمي و سبل مواجهتها.

كما اعتمدنا على الأسلوب الاحصائي القياسي من خلال استعراض المناهج و النماذج المحللة لهذه الظاهرة و تقديم حجم الاقتصاد غير الرسمي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة مدعمين ذلك بأرقام و جداول احصائية

7- الدراسات السابقة:

-بوجرفة بناصر، علاقة السببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي في إطار تحضير رسالة دكتوراه 2014، تعتبر هذه الدراسة أولى الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر و تبيان طبيعة العلاقة في الجزائر.

-برحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية "دراسة حالة الجزائر في إطار تحضير رسالة ماجستير 2010/2009, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية, جامعة امحمد بوقرة بومرداس, تناولت اثر الاقتصاد غير الرسمي على الدول النامية بصفة عامة و اثره على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

-قارة ملاك،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، في إطار تحضير رسالة الدكتوراه 2010،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة منتوري قسنطينة, فتوصلت هذه إلى خطورة هذا الوضع فإن الإجراءات و التدابير المتخذة للتقليل من حدته، ليست كافية بالنظر إلى أرقام و مؤشرات الإحصائية المخيفة، مما يستلزم عادة البحث في الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الجزائري و التي ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة.

8/حدود الدراسة: إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا هذه جعلت حدوده تعرف بعدين هما

♦ **الحدود المكانية:** تتركز بشكل كبير في الجزائر من خلال دراسة حالتها مع حالات الاقتصاديات النامية و المتقدمة و التي تمر بالمرحلة الانتقالية

♦ **الحدود الزمانية:** في الجزء النظري كان مجال الدراسة بالمدة الزمنية الممتدة بين(1990-2014), و سبب هذا الاختيار هو كون سنة 1990 هي بداية بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي, و سنة 2014 من حيث الاحصائيات التي كان بإمكاننا الحصول عليها للقيام بالدراسة.

9- صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي تواجهنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة:

-نقص المراجع في الموضوع خاصة باللغة العربية

- قلة الإحصائيات الخاصة بالظاهرة في الجزائر، و في حال وجودها فهي إحصائيات مختلفة و متضاربة

- عدم تمكننا من الحصول على إحصاءات للظاهرة بعد سنة 2014.

10-هيكل البحث:

لدراسة الموضوع من جوانب المختلفة و للإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

حيث تناول **الفصل الأول ماهية الاقتصاد غير الرسمي،** تطرقنا فيه إلى إبراز نشأة الاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف و التسميات المطلقة عليه و أهم خصائصه، ثم تحديد مظاهره و الأشكال المختلفة له و ختمنا الفصل بالفرق بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي و العلاقة بينهما.

الفصل الثاني تناولنا فيه أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و مناهج قياسه، حيث تطرقنا فيه إلى مختلف أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي (القانونية، الإدارية، الاجتماعية...الخ)، و كذا مناهج قياسه و أهم آثاره.

و أخيرا في **الفصل الثالث تطرقنا إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** ، خصصنا بداية الفصل إلى مراحل تطور الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990 إلى 2014 لننتقل إلى مدى انتشاره و دوافع ظهوره وآثاره، و في الأخير تطرقنا إلى الإجراءات المتخذة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و دمجه في الاقتصاد الرسمي.

الفصل الأول:

ماهية الاقتصاد غير الرسمي

مقدمة الفصل

يشهد الاقتصاد غير الرسمي تطورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري حيث بات يشكل أحد الموضوعات الهامة لدراسة مدى إمكانية قبوله كمكونة أساسية للاقتصاد الوطني ، حيث أصبح يؤثر بشكل واضح على تقيم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الوطني ، المعدلات الحقيقية للبطالة ، معدل التضخم (من خلال التأثير على مستوى الأسعار) حيث يوفر الاقتصاد غير الرسمي مناخ غير مساعد لتقيم هذه المؤشرات تقيما سليما بحيث تزداد هذه المؤشرات غموضا و تعقيدا بقدر نمو هذه القطاع و استفحاله و في المقابل و حسب العديد من الاقتصاديين فان القطاع غير الرسمي يهيأ إستراتيجية بديلة لاستمرارية الحياة للشريحة الاجتماعية الفقيرة ، و هو قطاع نشط يتسم بالمرونة و الديناميكية لاسيما أنه يرتكز بالدرجة الأولى على سيولته في تمويل نشاطه

و حتى نلقي الضوء على مختلف النقاط الملمة بموضوع دراستنا قمنا بتقسيم هذا الفصل ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : المراحل التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف المطلقة عليه

المبحث الثاني : مظاهر و أشكال الاقتصاد غير الرسمي

المبحث الثالث : مراحل ظهور الاقتصاد غير الرسمي

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر الاقتصادية القديمة و لقد عرفت في كافة الاقتصاديات المختلفة المتقدمة منها و النامية على حد سواء ، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ ألا منذ السبعينيات في القرن الماضي

المبحث الأول : المراحل التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف المطلقة عليه

المطلب الأول : نشأة الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة من الظواهر القديمة و لقد عرفت في كافة الاقتصاديات فقد ظهر مع ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب و كذا الإجراءات المنظمة للممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، غير أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ سنوات قليلة

ويعتبر الاقتصادي كيت هارت kiet Hart أول من استعمل مفهوم القطاع غير الرسمي سنة 1971 و ذلك من خلال مجموعة من الملاحظات التي وضعها في دراسته عن مكونات السوق في دولة غانا ووضح أهمية القطاع غير الرسمي في توفير فرص العمل و الكسب للكثير من السكان الذين لم يكن بمقدور القطاع الرسمي توفيرها [1]

و من جهة أخرى فإن بروز الاقتصاد غير الرسمي كان قبل ظهور الاقتصاد الرسمي و الدول في حد ذاتها، فكان ظهوره في المجتمعات البدائية الأولى كان الأفراد يزاولون نشاطاتهم الاقتصادية بشكل بسيط يتماشى مع احتياجاتهم البسيطة لذلك كانوا غير مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم و بالتالي يمكن القول بأن هذه الأنشطة بدأت بصورة غير رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي ، لكن مع تنامي المجتمعات و كثرة الاضطرابات بين الأفراد أصبحوا و في حاجة إلى من ينظم شؤونهم و يحمي مصالحهم لذلك تنازلوا عن جزء من حريتهم لصالح هيئة عامة تتولى هذه المهمة . [2]

---

[1] يرحمون حياة ، الاقتصاد غير الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة بومرداس ، 2010 ، ص 20

[2] بيريشي عبد الكريم ، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العلمي ضمن ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر " الآثار و سبل الترويض " ، جامعة سعيدة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007 ، ص 18

- **تسميات مختلفة للاقتصاد غير الرسمي**

يستخدم الباحثون تسميات مختلفة لتعبير عن المعاملات أو الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد و نظرا لتعدد التسميات التي يمكن استخدامها كمفردات لمعنى الاقتصاد غير الرسمي ،

حيث قام الكاتب أندراوس وليام عاطف بتقسيم التسميات إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي :[1]

المجموعة الأولى : تشير هذه المجموعة إلى مفهوم السرية و تعطي انطباعا بأن الأنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة كما تشير الطبيعة السرية لها ، و أبرز هذه التسميات هي : الاقتصاد تحتي ، الاقتصاد الأسود ، الاقتصاد الخفي ، الاقتصاد السري ، الاقتصاد السفلي ، اقتصاد الأبواب الخفية .

المجموعة الثانية : تشير إلى مفهوم الانمطية و من أبرز التسميات التي استخدمت للتعبير عن مفهومه هي : الاقتصاد غير الرسمي ، الاقتصاد الانمطي ، الاقتصاد المرصد ، الاقتصاد غير المنظم ، الاقتصاد غير المهيكل .

المجموعة الثالثة : تشير هده المجموعة إلى العلاقة بالاقتصاد الوطني و من أبرز هذه التسميات الاقتصاد الظلي ، الاقتصاد الموازي ، الاقتصاد الثانوي ، الاقتصاد الهامشي .

و تجدر الإشارة إلى انه بالرغم من أن هذا التقسيم منطقي لكن لا يمكن الأخذ به لأن كل دولة أو منطقة تعطي تسمية خاصة بها دون الأخذ بعين الاعتبار مفهوم السرية أو النمطية أو العلاقة بالاقتصاد الرسمي حيث أن جميع التسميات تشير إلى نفس المعنى .

[1] قارة ملاك ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد المالي ، جامعة قسنطينة ، 2010 ، ص 11

المطلب الثاني : مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

إن تحديد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي يتوقفا أساسا على الزاوية التي ينظر منها لهذا الاقتصاد و على الطريقة التي تتبناها الدولة ، و يوجد عدة تعاريف للاقتصاد غير الرسمي و لعل أبرزها ما يلي :[1]

يعرف الاقتصادي Smith Philips الاقتصاد غير الرسمي على انه " إنتاج السلع و الخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع و الذي يتجنب الكشف عنه في التقارير الرسمية للناتج الداخلي الخام . "

و عرفه الاقتصادي Vito Tanzi بأنه " مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية "

و عرفه صندوق النقد الدولي على أنه " لا يشمل الأنشطة غبر المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها و المحصلة من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة "

كتعريف أخر : الاقتصاد غير الرسمي هو كافة الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم إدراجه رسميا ضمن حسابات الناتج الوطني ، لتعمد إخفائه تهربا من الضريبة أو تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بنشأة النشاط، أو بسبب الأنشطة المولدة للدخل المخالفة للقوانين المطبقة في البلاد

و كتعريف شامل : الاقتصاد غير الرسمي هو سلسلة من النشاطات غير شرعية التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي ، تمارس من طرف الأفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل للتهرب من الضرائب و من المراقبة .

[1] رمضاني محمد ، مداخلة بعنوان التشخيص السليم لاقتصا غير الرسمي الطريق إلى الدمج الناجح ن ضمن ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض ، جامعة سعيدة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007 ، ص 6

المطلب الثالث : خصائص الاقتصاد غير الرسمي

بالإستاد على مختلف التعاريف لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يمكن استخلاص الخصائص التالية :[1]

1) **خاصية المشروعية و غير المشروعية :** لا يفرق الأعوان الفاعلين في الدائرة غير رسمية بين ما هو مشروع و ما هو غير مشروع فقد يتم الاتجار في سلع مسروقة أو مخدرات أو في التهريب و هي عبارة عن نشاطات غير مشروعة بقوة القانون ، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي قد يمس أيضا نشاطات مشروعة كالأعمال الحرة غير المبلغ عنها لإدارة الضرائب أو القيام بأعمال تجارية دون سجل تجاري

2) **خاصية السرية :** بغض النظر عن مشروعية النشاط يضاف كل نشاط إنتاجي لسلع أو الخدمات أو نشاط مالي غير مصرح به للجهات الوصية في الدولة ضمن دائرة الاقتصاد غير الرسمي .

3) **خاصية اللانمطية :** و يقصد بهذه الخاصية خروج هذا النوع من النشاطات عن اللوائح و القوانين المعمول بها في القطر الاقتصادي الذي ينشط فيه ، مما يجعل حقوق وواجبات العاملين بهذا القطاع غير واضحة و خالية من أي نوع من أنواع لحماية الاجتماعية .

4) **خاصية الشمولية :** و نقصد بهذه الخاصية وجود هذا النوع من الاقتصاد في كافة الدول بغض النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها حتى و إن وجد اختلاف في نسبة هذا الاقتصاد بالنسبة لإجمالي الناتج القومي .

5) مرونة الاقتصاد غير الرسمي : يتسم الاقتصاد غير الرسمي بالمرونة و سرعة الانتشار في مختلف المناطق الحضرية و الريفية في البلد الواحد نتيجة عدم خضوعه لأي ضوابط بما فيها علاقات و أوقات العمل و الأجور و التسويق

6) سهولة الدخول لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي : يتسم الاقتصاد غير الرسمي بسهولة الدخول في نشاطاته لأن الدخول فيه لا يتطلب الكثير من الإمكانيات المادية ، المهنية ، و هذا يجعل منه سوقا تنافسية و غير محتكرة .

7) تدني مستوى المهارة في الاقتصاد غير الرسمي : توجد وحدات ضمن الاقتصاد غير الرسمي يعمل فيها ذوي المهارات و التعليم العالي و هذا يمثل استثناءا ، حيث أ، الغالبية تتميز بمستوى تعليم متدني و كذا انعدام المهارة و الكفاءة التي يمكن اكتسابها أثناء العمل و ذلك يتطلب وقتا طويلا .

[1] رمضاني محمد ، مرجع سابق ، ص 9

المبحث الثاني : مظاهر و أشكال الاقتصاد غير الرسمي

يغطي الاقتصاد غير الرسمي كافة المجالات الاقتصادية الإنتاجية و الخدماتية و التجارية و هناك مجموعة من المعايير التي يتم الاعتماد عليها من أ جل تحديد مختلف الأشكال التي يكون عليها الاقتصاد غير رسمي

المطلب الأول : مظاهر الاقتصاد غير الرسمي حسب معاير الشرعية

و يقصد بالمشروعية هنا الأنشطة التي يسمح التعامل فيها قانونيا و لكن غير مصرح بها و حسب هذا المعيار نجد :

الفرع الأول : الأنشطة المشروعة : [1]

هي أنشطة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة و لكنها غير معلنة أي أن أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يتحصلون عليها من وراء هذه الأعمال و ذلك تجنبا لتحمل العبء الضريبي و يعمل في هذا النشاط عدد لا بأس به من اليد العاملة بمختلف شرائحها ممن يفضلون الربح السهل و يشمل هذا النوع من الأنشطة الأعمال التالية :

أ) **الأعمال المترلية (الحرف) :** يمثل الإنتاج المترلي أو العائلي مجموع الأعمال و النشاطات غير السوقية التي يقوم بها في أغلب الأحيان ربات البيوت إذ تعتبر الأعمال المترلية من أقدم وسائل الإنتاج ، و نمط هام من أنماط التشغيل و هو استمرار لبعض الإعمال الحرفية التقليدية التي كان يقوم بها الإباء و الأجداد .

ب) **العمل المترلي حسب الديوان الوطني للإحصاء :** هو كل نشاط يقوم به الأفراد سواء كانوا رجالا أو نساء يمارسون عملا داخل إطار البيت و يستفيدون منه و يسمح لهم بالحصول على عائد ، يتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع و الخدمات لصالح المستخدم و يكون في إطار عقد حرفي .

ت) **المؤسسات الصغيرة غير الخاضعة للضرائب :** هي وحدات لإنتاج السلع و الخدمات التجارية المشروعة و تتميز بصغر حجمها ، و استخدام النقود السائلة في إبرام معاملاتها مما يسهل لها التهرب من الضرائب ، كما تتميز بإنتاج السلع و الخدمات الخالية من معايير الإنتاج و الأمن و رداءة النوعية لكن سعرها تنافسي في السوق .

[1] بورعدة حورية ، لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران، (غير منشورة) ، 2014 ، ص 43

ث) الباعة المتجولون : هم أفراد يعملون أنشطة مشروعة غير مصرح بها و هم لا يستفيدون من تشريع العمل و نتيجة لذلك لا يستفيدون من الحماية ، و يتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع دافعين عربات تحمل بضائعهم ، و أيضا صغار الباعة في الأسواق العشوائية و غير العشوائية و قس على ذلك الأعمال البسيطة التي تدر لأصحابها مداخيل لكنها لا تدخل في الحساب القومي

الفرع الثاني : الأنشطة غير المشروعة

هي تلك النشاطات غير مسجلة قانونيا و غير مسجلة إداريا تتم بمخالفة القوانين و لوائح و نظام الدولة و تمارس خفية و بعيدا عن السلطات الرسمية و تنتج مداخيل كبيرة تتداول داخل الوطن و غالبا ما تودع داخل البنوك على أنها من مصادر رسمية و مشروعة أو ما يعرف بتبيض الأموال

و من بين هذه الأعمال ما يلي :

أولا : العمل الخفي[1]

العمل المخفي ، العمل غير الشرعي ، العمل غير المصرح به ، المتاجرة باليد العاملة ... الخ ،تعتبر من أهم أشكال العمل الخفي عن السلطات و الهيئات المعنية و هو يعبر عن كل الأعمال التي تمارس خرج الإطار القانوني ، و الأشخاص الذين يمارسون العمل الخفي هم :

✓ المتقاعدون ، أصحاب المعاشات و البطالين الذين يحاولون رفع دخولهم و منحهم المتأتية من الأعمال غير المصرح بها

✓ كل عامل مصرح به يمارس نشاطا ثانويا غير رسمي خلال ساعات إضافية في المساء أو خلال أيام العطل

✓ **الأشخاص المعوقون :** غالبا ما ينضر إلى فئة المعوقين كفئة مهمشة في المجتمع بالرغم من قيام الدول بوضع سياسات مواتية تهدف إلى الإدماج الاجتماعي و المهني لهؤلاء الأشخاص ، إلا أن أغلبهم يمارسون أنشطة غير رسمية كالتسول أو البيع على الأرصفة أو مهن حرفية غير مصرح بها

✓ **فئة الأطفال :** انتشرت ظاهرة عمل الأطفال في القطاعات غير الرسمية في السنوات الأخيرة خاصة في البلدان النامية على الرغم من وجود قوانين تمنع عمل الأطفال لكنها غير محترمة .

[1] عاطف وليام أندراوس ، الاقتصاد الظلي ، المفاهيم ، المكونات ، الأسباب ، الأثر على الموازنة العامة ، مؤسسة شهاب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 13

ثانيا : الفساد [1]

يأخذ الفساد الأشكال التالية :

أ) **الرشوة** : حسب منضمة الشفافية الدولية تدفع الرشوة من أجل :

- ✓ الحصول على موارد نادرة أو من أجل عدم دفع نفقات
- ✓ الحصول على وثائق هامة
- ✓ الحصول على خدمة غير نادرة لكن الوصول إليها يتطلب طرقا ملتوية، في هذه الحالة يلجأ الراشي للأعوان الإداريين

ب) الابتزاز : و هو قيام مسؤول سياسي شخصيا بالاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية ، و هو ما يطلق عليه بمصطلح الاتجار بالمنصب .

ثالثا : تقليد العلامات التجارية [2]

هو استعمال بدون حق لأحد عناصر الملكية الصناعية المحمية من طرف القانون و ذلك عن طريق بيع سلع تحمل علامة تجارية تشبه تماما العلامات التجارية للسلع الأصلية، لكنها تختلف في الجودة و النوعية إذ تكون ذات جودة رديئة مقارنة مع الماركات الأصلية

أنواعه :

أ) **التقليد الاحتيالي** : و يقصد به إعادة أنتاج يشبه العلامة الخاصة بالغير ، مما يخلق نوعا من الالتباس في ذهن المستهلك ، و قد يكون هذا النوع من التقليد في التشابه الاسمي أو التشابه في الأفكار

ب) التقليد المطابق للعلامة : يطابق هذا النوع من التقليد إعادة أنتاج سلعة أو تقديم خدمة تحمل نفس شعار العلامة المعروضة ، و ذلك بدون طلب ترخيص من صاحب العلامة الأصلية ، و أحيانا لا يلاحظ فرق واضح بين العلامتين

[1] بورعدة حورية ، مرجع سابق، ص 49

[2] قارة ملاك ، مرجع سابق ، ص ، 23

رابعا : تبيض الأموال

قبل التطرق إلى تعريف تبيض الأموال تجدر الإشارة إلى الفرق بين مفهوم تبيض الأموال و غسيل الأموال

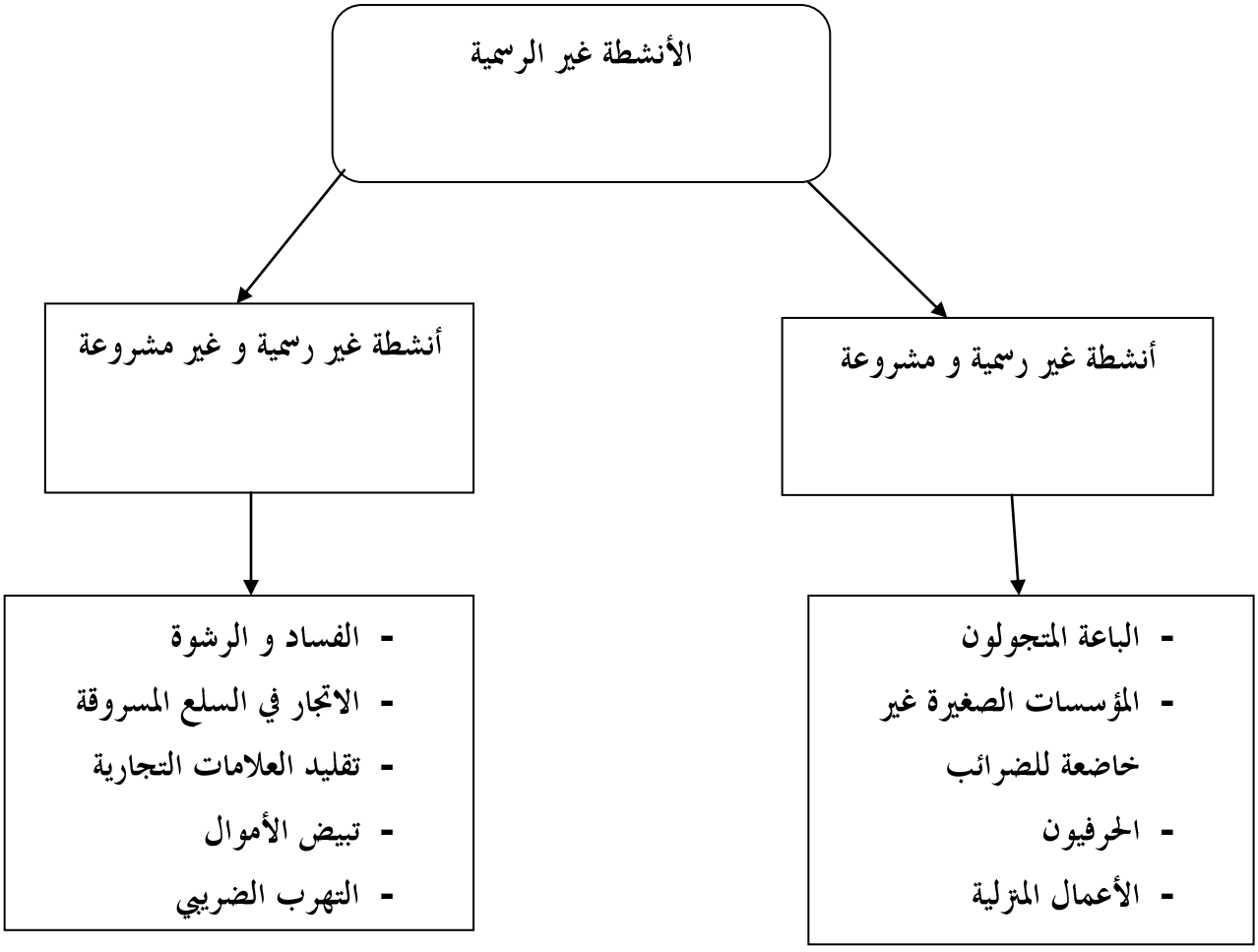
- **مفهوم غسيل الأموال** : عرفت تجارة المخدرات انتشارا كبيرا ، فأصبح يتاجر بها في الأسواق فيجري بيعها يوميا بكميات هائلة ، و نظرا للرائحة التي تتميز بها المخدرات تجعلها تلتصق تلقائيا بالأموال المدفوعة لثمنها ، و بالتالي يصبح الورق النقدي له رائحة تميزه عن النقد الورقي العادي ، و تفاديا لانكشاف ً حاب هذه الأموال لدى إيداعهم لها في البنوك يقومون بغسلها و تنظيفها من روائح المخدرات مستخدمين في ذلك إما الغسيل بعملية التنبخير أو بعض المواد المزيلة للروائح ليصبح غي الأخير الورق النقدي ليس له أي رائحة ة بالتالي يمكن إيداعه في البنوك بأمان .
- **مفهوم تبيض الأموال** : يعني استخدام حيل و وسائل للتصرف في الأموال المكتسبة بطرق غير شرعية و غير قانونية (الرشوة ، الاختلاسات ، الغش التجاري ، تزوير النقود ...) ثم استثمارها في أنشطة مباحة شرعا و قانونا لإخفاء مصدرها غير القانوني بغرض الخروج من المسائلة القانونية و بالتالي تظليل الجهات الأمنية المراقبة .

خامسا الغش الضريبي : ينقسم التهرب الضريبي إلى نوعين هما تجنب الضريبة و الغش الضريبي

تجنب الضريبة : يقصد بها التهرب المشروع الذي يقوم به المكلف و ذلك باستغلاله بعض الثغرات القانونية لتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه .

الغش الضريبي : هو التهرب غير المشروع ، و يعني بذلك مخلفة المكلف للأحكام و النصوص القانونية بوسائل الغش و الاحتيال على القانون كإمتاع المكلف عن تقديم بيان بدخله أو تقديم بيان خاطئ بغية التوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة .

الشكل رقم (1) يمثل مظاهر الاقتصاد غير الرسمي حسب معيار الشرعية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني : تصنيفات أخرى للاقتصاد غير الرسمي

الفرع الأول : حسب معيار درجة التصريح

إن القيام بأي نشاط اقتصادي يتطلب القيام بجملة من الإجراءات ، من بينها التصريح لدى الجهات المختصة و في حال عدم التصريح بهذا النشاط فإنه يدخل ضمن الاقتصاد غير الرسمي و هنا نكون أمام حالتين من التصريح هما :

1) **الاقتصاد غير الرسمي البحت (أي عدم التصريح كليا)** : يتشكل من مجمل النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات العامة ، لأن ممارسو أي نشاط تستلزم القيام بالتصريح و عليه ممارسة أي نشاط دون الالتزام الكلي بجميع الإجراءات القانونية و الإدارية يعتبر مشاركة في الاقتصاد غير الرسمي البحت ، و هذا الصنف من الاقتصاد غير الرسمي يضم الأنشطة الشرعية و غير الشرعية .

2) **التصريح الجزئي للاقتصاد غير الرسمي** : يضم هذا الصنف لنشاطات التي يتم التصريح بها لدى جهة معينة و عدم التصريح لدى جهة أخرى ، كالقيام بالتصريح الإداري و عدم القيام بالتصريح الجبائي أو لدى الضمان الاجتماعي ، و بالنسبة لدى الجائر يعتبر هذا النوع جد مهيمن على القطاع الخاص حيث يمثل نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي 50% من إجمالي المستخدمين و يضم هذا النوع الغش الجبائي ، الغش الاجتماعي ، و قد يكون للشخص سجل لدى جميع الجهات لكنه يتهرب من دفع جزء من التزاماته الجبائية أو الجمركية أو الاجتماعية .

الفرع الثاني : تصنيف الاقتصاد غير الرسمي حسب بعض المنضمات الدولية [1]

أولا : حسب نظام المحاسبة لأمم المتحدة (1993)

صنف نظام المحاسبة لأمم المتحدة (1993)الاقتصاد غير الرسمي إلى ثلاث أصناف هي :

أ) **الاقتصاد غير الشرعي** : و يظم النشاطات غير المشروعة و الممنوعة قانونيا أو النشاطات القانونية التي يمارسها الأشخاص بدون تصريح قانونيي ، أي أن ممارستها تمثل انتهاكا لقانون العقوبات و يصنف نظام المحاسبة لأمم المتحدة (1993) هذا الاقتصاد غير الشرعي غلى :

[1] برحمون حياة ، مرجع سابق ، ص 38 – 39

- إنتاج السلع و الخدمات التي يمنع القانون إنتاجها و بيعها و توزيعها و حيازتها مثل إنتاج و توزيع المخدرات أو الخدمات غير المشروعة مثل الدعارة
- إنتاج و بيع السلع المقلدة أي تحت علامة مزورة و بدون ترخيص أو بدون إذن من الشركة الأصلية و كذا القرصنة بالنسبة للبرمجيات و أشرطة الفيديو.
- كل نشاط إنتاجي مشروع و أصبح غير مشروع ابتداءامن الوقت الذي أصبح يمارس من طرف منتجين أو أشخاص غير مصرح لهم مثل ممارسة الطب و بيع الأدوية من طرف أشخاص غير مرخص لهم
- التهريب خاصة فيما يخص التبغ و الكحول و الأسلحة بالإضافة إلى الجرائم المأجورة .

ب) الاقتصاد الباطني : و يتضمن نشاطات شرعية و قانونية غير أن جزءا من الإنتاج أو كله يتم إخفائه عن السلطات العامة لأغراض متعددة منها :

- الغش في الاشتراكات الاجتماعية و التصريح الجزئي بالتشغيل
- انتهاك معايير العمل التي حددها القانون (الحد الأدنى للأجور ، الحد الأقصى لساعات العمل ، عدم احترام معايير الصحة و السلامة)

ج) الاقتصاد غير الرسمي المعاشي : يلعب هذا النوع من النشاط دورا هاما في الدول النامية ، لاسيما في خلق فرص العمل و الإنتاج ، و توفير الدخل في البلدان ذات نمو سكاني مرتفع و معدل تحضر المرتفع ، فالاقتصاد غير الرسمي المعاشي قادر على امتصاص الزيادة في القوة العاملة في المناطق الحضرية ، و هذا النوع يعتبر عنصرا أساسيا في إستراتيجية البقاء ، و يشمل هذا النوع و حدات الإنتاج المؤسساتية غير المصرح بها و التي تتميز ب :

- ضعف مستوى التنظيم

- ضعف أو عدم الفصل بين العمل و رأس المال

- علاقات العمل قائمة أساسا على مناصب شغل عرضية و علاقات اجتماعية و صلات القرابة بدلا من العقود الرسمية

- بالإضافة إلى البائعين الصغار و الحرفيين الصغار الباحثين عن قوت العيش من الاقتصاد

ثانيا : تصنيف الاقتصاد غير الرسمي وفق المجلس الوطني الاقتصاد و الاجتماعي [1]

أثبتت الدراسات التي أنجزت في عدة دول نامية أن للاقتصاد غير الرسمي يتمركز في قطاع الخدمات و بدرجة أقل في قطاع التجارة و قطاع البنك و أغلب و حداته تكون مؤسسات صغيرة الحجم ، و هنا يتعلق الأمر بميادين لا تحتاج إلى تكوين العمال و رأس مال هام و لا استثمار و عتاد كبير ، ويتميز هذا الاقتصاد بتنوع كبير يجعل من مهمة حصر كافة أشكاله مهمة صعبة ، و عليه لم يتم حصر مجالات الاقتصاد غير الرسمي بصفة كاملة و قد تم تصنيف الاقتصاد غير الرسمي و فق تصنيف لنشاطات المؤسسات و الوظائف كما يلي :

أ) **النشاط غير الرسمي** : يعد النشاط غير رسميا إذا تميز بمعيار أو عدة معايير من ما يلي :

- ✓ نشاط غير مسجل لدى صندوق الضمان الاجتماعي و لدى مصالح الضرائب و في الإدارة العامة و لدى مصالح الإحصاء .
- ✓ نشاطات تمارس بدون سجل تجاري
- ✓ نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها
- ✓ نشاطات غير قانونية
- ✓ نشاطات محظورة
- ✓ نشاطات لكسب العيش ليس لها تأثير على الوعاء الضريبي و الاشتراكات الاجتماعية
- ✓ نشاطات مسيرة بشكل تقليدي
- ✓ نشاطات تتعلق بالاقتصاد غير الرسمي البحت (عدم التصريح بصفة كلية)

ب) **المؤسسة غير الرسمية:** هي وحدة لإنتاج السلع و الخدمات التجارية و هي تتميز بصغر حجمها و عدم احترام القوانين و التنظيمات ذات الصلة بإنشائها و تشغيلها و استغلالها و يتعلق الأمر بالمستويات التالية:

- ✓ عائلية : تمويل ذاتي و استعمال مساعدات عائلية
- ✓ محدودة الإنتاج و محدودة الربح

[1] عبد الحميد نبيه نسرين ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، مصر الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 36

- ✓ لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة و الأمن و لها نمط تسيير تقليدي و قديم
- ✓ تمون بالمواد الأولية بالقروض لدى السوق الموازي

ج) الإنتاج غير الرسمي : و هو إنتاج سلع و خدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج و الأمن و رداءة النوعية و سعرها تنافسي في السوق و تخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص في السوق .

د) العامل غير الرسمي : و هو عامل دائم أو مؤقت لا يستفيد من تشريع العمل و لذلك فهو خارج مظلة لحماية الاجتماعية و قد يكون هذا العامل :

- ✓ عاملا بالمنزل ينجز أعمالا لا يتقاضى عليها أجرا و غير مصرح بها
- ✓ متمرن يتقاضى أجرة جزئية
- ✓ كل عامل يمارس نشاطا يعتبر غير مشروع
- ✓ كل عامل يمارس نشاط يعتبر غير مصرح به
- ✓ كل عامل يمارس خارج ساعات العمل نشاطا ثانويا غير مصرح

المبحث الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

يتعايش الاقتصاد غير الرسمي جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي الذي يكون له الصفة القانونية و العلنية ، و يكاد يكون مكملا و منافسا له و لذلك يدعى في بعض الأحيان بالاقتصاد الموازي ، فالاقتصاد غير الرسمي موازي للاقتصاد الرسمي و أنشطته موازية و تابعة في الغالب من الأنشطة الظاهرة في الاقتصاد المعلن و أسواقه موازية للأسواق الرسمية ، فالعلاقة بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي متشابكة و شاملة لكل الجوانب تقريبا فلا يمكن للاقتصاد غير الرسمي أن ينشط بمنأى عن الاقتصاد الرسمي .

المطلب الأول : الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي

حسب المنظمة العالمية للعمل (**DTT**) فإنه توجد عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي و هي : [1]

- **مرونة العمل** : فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية و أخرى غير رسمية
- سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات ، رأس المال ، القروض ... الخ)
- يلعب الاقتصاد دورا كبيرا في استيعاب المهاجرين بدون وثائق بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي
- مستويات الدخول الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا مرتفعة و أحيانا منخفضة ، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب تتميز بالاستقرار و الثبات
- يخضع القطاع الرسمي للضرائب و الرسوم على عكس القطاع غير الرسمي لا يخضع لا للضرائب و لا للرسوم
- و يمكن توضيح أهم الفروق الموجودة بين القطاعين في الجدول التالي(1-1) :

[1] قارة ملاك ، مرجع سابق ، ص 37

الجدول : رقم(1-1) الفرق بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
الأهداف الرئيسية : - تحقيق أفضل حد من الأرباح في السوق - دخول منظم ، وجود نقابات - تطبيق تشريع العمل - الاستفادة من القروض الوطنية و الأجنبية - دفع الضرائب و الرسوم - أجور و عقود العمل **تنظيم السوق :** - حواجز عند الدخول - علامات مسجلة ، منتجات معيارية - أسواق محمية (الحصص ، الرخص ، الرسوم) **التكنولوجيا :** - حديثة و مستوردة - الاستعمال المكثف لرأس المال - تكوين مهني رسمي - إنتاج واسع الاستعمال	**الأهداف الرئيسية :** - تحقيق مداخيل في السوق - ضرائب سهولة الدخول و عدم احترام القواعد - انعدام تشريع العمل - التمويل الذاتي - عدم دفع الضرائب و الرسوم - التشغيل الذاتي ، الأجرة على الوحدة المنتجة **تنظيم السوق** - غياب الحواجز عند الدخول - منتجات تقليدية - أسواق غير محمية **التكنولوجيا :** - تقليدية - الاستعمال المكثف للعمل - تمهين غير رسمي - وحدات إنتاجية صغيرة و متنوعة

المصدر : محمد كفنوش ، الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة البليدة ، 2005 ، ص 10

المطلب الثاني : علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي و المعوقات التي يواجهها الاقتصاد غير الرسمي

الفرع الأول : علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي

غالبا ما يتم انتقاد عبارة قطاع عند التحدث عن الاقتصاد غير الرسمي فهي توحي لوجود قطاعين منفصلين تماما (رسمي و غير رسمي) لكم هناك العديد من الصلات بينهما لأن الاقتصاد غير الرسمي لا يستطيع أن يقوم و حده و بذاته لأنه يعتمد مجوده على وجود الاقتصاد الرسمي و ذلك لعدة اعتبارات منها:[1]

- ✓ يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين و الحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا عن طريق التحفيزات المالية نتيجة لانعدام تكاليف العمالة
- ✓ يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته ، حيث تكون الأسعار في الاقتصاد غير رسمي منخفضة مقارنة بالأسعار المطبقة في الاقتصاد الرسمي
- ✓ يعتبر الاقتصاد غير الرسمي بمثابة الجسم الطفيلي الذي ينمو بفضل الاقتصاد الرسمي لأنه يعتمد على تقليد العلامات التجارية ذات السمعة الجيدة في الاقتصاد الرسمي .

و منه فالاقتصاد غير الرسمي يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي و كلاهما يمثل نسيجا واحد يصعب الفصل بينهما في داخل الاقتصاد الوطني ، و كل فرد في داخل الاقتصاد يشارك بصورة أو بأخرى بعلم أو بدون علم في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هروبا من تدني مستويات الدخول و ارتفاع الأسعار خاصة في الدول الفقيرة .

الفرع الثاني : المعوقات التي يواجهها الاقتصاد غير الرسمي [2]

هناك العديد من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد غير الرسمي نظرا لطبيعة للظروف التي يعمل بها و التي تختلف أهميتها من نشاط لأخر و من أهم هذه المعوقات ما يلي :

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي ، دار الجامعة الجديدة ، 2005 ، ص 15

[2] توهامي محدد رضا ، مرجع سابق ، ص 68-69

- صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتغطية احتياجاته من رأس المال ، و غالبا ما يتم اللجوء إلى المصادر الشخصية أو غير الرسمية و هذا ما يحد من القدرة على التوسع و النمو و استخدام الأساليب الحديثة بينما يستطيع أصحاب المنشات الرسمية و رأس المال الكبير الحصول على القروض بضمانات بسيطة و سهولة تامة

- صعوبة الحصول على أماكن مناسبة لمزاولة النشاط و قصور شبكات التسويق

- نقص العمالة المدربة و الماهرة مما يترتب عليه ارتفاع أجور نوعيات معينة من العمالة غير الرسمية نظرا لنقص العروض من العمالة الماهرة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المواد الأولية إما لعدم توفرها بالكميات اللازمة في السوق أو لارتفاع أسعارها ما يؤثر سلبا على العائد الاقتصادي للمنشات غير الرسمية ، و في بعض الأحيان لا تباع المواد إلا للذين يملكون سجلات تجارية و تراخيص مزاولة النشاط

- عدم خضوع العمال لتشريعات العمل السارية في الاقتصاد الرسمي و بالتالي عدم القدرة على الدفاع عن حقوقهم في حالة حدوث خلاف مع صاحب العمل أو في حالة عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو كبر السن كما أن العمالة غير الرسمية ليس لها الحق في إقامة منظمة تستطيع من خلالها مناقشة أوضاعها

- صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية المختلفة نتيجة التعقيدات الإدارية عند الحصول على الترخيص لمزاولة النشاط و ضرورة التردد على عدة وزارات و هيئات حكومية و النتيجة هي الرغبة في تجنب هذه القيود ، و بالتالي حرمان هذه المنشات غير الرسمية من الخدمات التي تقدمها لمثيلاتها الرسمية .

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى المراحل التاريخية للاقتصاد غير الرسمي و مختلف التعاريف المطلقة عليه و كذا مختلف المظاهر و الأشكال التي يمكن أن يكون عليها ، فعن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لم يتوصل إلى إجمال حول تعريفه حيث تعددت الدلالات و التعاريف من بلد إلى أخر سواء من الناحية الجغرافية أو الاقتصادية أو التنظيمية و القانونية و لعل ذلك يرتبط بتنوع الأسس و معايير و منطلقات التصنيف للأنشطة الاقتصادية بين ما هو رسمي و ما هو غير رسمي ، و رغم كل التقسيمات يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي يتكون من جانبين أحدهما مشروع غير مسجل و غير مصرح به لدى الجهات الرسمية و الثاني جانب غير مشروع أو محرم، و هناك العديد من الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى العمل الخفي ، منها ارتفاع معدلات البطالة و تعقد النظام الضريبي ، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي و كذا أهم الفروقات بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي .

الفصل الثاني:

أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

مقدمة الفصل:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر المعقدة فكثرة أنشطتها و تغلغلها في كافة القطاعات يجعل من الصعب حصر كافة مكوناتها و مظاهرها

فلقد أدت العديد من العوامل المتشابكة إلى نشأة و نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي على الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى ، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب اقتصاد الدول و تفشي ظاهرة البيروقراطية و تعقد الإجراءات الإدارية التي ترتبط بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصاديفضلا عن ضعف الهيكل الضريبي و ارتفاع مستوى كل هذه العوامل تعتبر في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى انتشار و تفشي هذه الظواهر

رغم أن عملية تحديد كافة مكونات الظاهرة مهمة لكنها تبقى غير كافية لتقديم صورة واضحة و دقيقة لها و لأبعادها المختلفة، حيث نلاحظ من الصعب معرفة الحجم الحقيقي للاقتصاد غير الرسمي و كيفية قياس قيمته و ذلك لصعوبة قياس قيمة الدخول المتولدة عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرات معينة لحجمه، بحيث تعددت أساليب و طرق القياس الاقتصاد غير الرسمي وتقدير حجمه.

المبحث الأول: أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، بحيث تختلف من دولة إلى أخرى إلا أن الأضرار و الإختلالات التي تصيب اقتصاد الدول نفسها، فنجد أن هناك أسباب قانونية و إدارية و أخرى اجتماعية و اقتصادية و أسباب أخرى، كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار و تفشي هذه الظاهرة.

المطلب الأول: الأسباب القانونية و الإدارية

يرى فيتو Vito Tanzi*أنه في ظل اقتصاد سوي، دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق لن تتواجد أنشطة غير رسمية ، إذ أن حوافز تلك الأنشطة تنشط مع زيادة ضوابط الاقتصاد و ارتفاع مستوى الضرائب.[1]

1- ارتفاع مستوى الضرائب:

تعد الضرائب المسؤولة عن نشأة و نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، إذ أن وجود الضرائب يقسمالاقتصاد الوطني إلى قسمين أحداهما خاضع للضرائب و الأخر غير خاضع لها.

تؤكد الكثير من الدراسات أهمية عامل الضريبة في تكوين الاقتصاد غير الرسمي و يختلف التأثير من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال تعتبر الضريبة على الدخل في السويد العامل الرئيسي في ظهور الاقتصاد غير الرسمي(حسب دراسة أجرها هانس Hansson في 1982) فقد وصلت المعدلات الحدية للضرائب على الدخل إلى 75% هذا الأمر خلق حوافز قوية لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا ترصدها السلطات الرسمية، و قد ترتب عن ذلك تقليص ال قاعدة الضريبية و كل ذلك أدى إلى اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي و عليه يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي إذا كانت

*الوكيل السابق لوزير الدولة للاقتصاد و المالية ، ايطاليا دكتوراه في الاقتصاد و مدير الشؤون المالية صندوق النقد الدولي السابق 2012.

[1]عبد المالك معراجي و اخرون، اثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-الآثار و السبل الترويض- كلية العلوم الإقتصادية المركز الجامعي سعيدة، الجزائر 20الى 21 نوفمبر 2007، ص ص 5'6.

أنشطة الرسمية تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر، وكانت الاقتطاعات الضريبية مرتفعة بالنسبة للناتج المحلي الخام، أي ارتفاع معدل الضغط الضريبي و الذي يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

100×(مجموع الاقتطاعات الضريبية/الناتج المحلي)=معدل الضغط الضريبي

و لتبيان أثر الضرائب على الاقتصاد غير الرسمي قام كل من Loayzat et Norman بدراسة شملت 14 دولة من أمريكا اللاتينية، و توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها أن عبئ الضرائب يؤثر بنسبة 33% من نمو الاقتصاد غير الرسمي و قيود سوق العمل بنسبة 49% على الحجم النسبي للاقتصاد غير الرسمي بشكل ايجابي في حين أن القوة و فعالية المؤسسات الحكومية لها تأثير سلبي قدره 42% يؤدي إلى خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي[1]

كما توصلت دراسة أجراها Cebula Richard انه كلما ارتفع المعدل الحدي لضريبة الدخل الشخصي بنسبة 1% أدى ذلك إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي بنسبة 1,4% في ظل ثبات العوامل الأخرى.

-2-الاشتراكات الضريبية:

لاشتراكات الضمان الاجتماعي أهميتها في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي فهذه الاشتراكات تضاف إلى تكلفة العمالة في الاقتصاد الرسمي، و بالتالي فهي من العوامل الرئيسية التي تساعد على نمو الاقتصاد غير الرسمي.

و الواقع يشير إلى أن مستوى هذه الاشتراكات مرتفع في بعض البلدان مما أدى إلى إيجاد حوافز سلبية تساهم في خلق سوق عمل غير رسمية، فإذا أمكن توظيف العمال دون دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي فإن من الممكن دفع أجور أدنى لهم، و قد يربح العامل من ذلك لأن الأجر الذي يحصل عليه لا يخضع للضريبة على الدخل و لن يخصم منه اشتراكات العامل في الضمان الاجتماعي و يربح صاحب العمل نتيجة انخفاض قائمة الأجور التي يدفعها و عدم دفع نصيبه من اشتراكات الضمان الاجتماعي.

[1]Loayza، Norman، the economics of the informalsectora، simple modelandsomeempinicdevidencefrom latin America،workpapers n° 1727 wordbank 1996، P23.

و قد وصلت اشتراكات الضمان الاجتماعي و الضرائب التي يدفعها الأفراد و المؤسسات في ألمانيا و النمسا إلى مستوى مساو و للأجور التي يحصل عليها العاملون فعليا، و لما كانت هذه الأعباء كبيرة جدا اعتبروا أن نقل الأعباء الاجتماعية و الجبائية، في حين تؤكد المصالح المختصة أن النسب المطبقة في الجزائر تعد من بين أدنى النسب في حوض المتوسط[1]

3- اللوائح الحكومية:

تعد اللوائح الحكومية التي يتم عرضها على النشاط الاقتصادي للإفراد من العوامل الهامة الأخرى التي تؤثر على نمو و اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي ،حيث يرى البعض أنه إذا لم تكن هناك ضرائب فإن للاقتصاد غير الرسمي سوف يستمر أيضا في الظهور بسبب اللوائح و القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي للإفراد[2].

و تفرض هذه اللوائح بغرض تنظيم ممارسة أعمال معينة أو لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للإفراد و بشكل عام كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت الضغوط داخله لمحاولة الالتفاف على اللوائح ، و خلال هذه العملية تنشأ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها، و هي تبطل إلى حد ما أهداف هذه اللوائح و ترتبط بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تعلق هذه اللوائح بأسواق العمل (الحد الأدنى للأجور، العمل الإضافي، التقاعد...الخ) أما بالنسبة للوائح سوق البضائع فهي تشمل ضوابط الأسعار ، التوزيع، الحصص، الاستيراد، موانع التصدير.

و كل هذه اللوائح يمكن أن تولد سوق غير رسمية للبضائع، إذ يحاول كل من المنتجين و المستهلكين الإفلات من آثار هذه اللوائح بتنمية أسواق موازية و هناك لوائح على الأسواق المالية و ذلك بوضع قيود على أسعار الفائدة و ضوابط للائتمان ، كما أن هناك لوائح تضبط أسواق العملات الأجنبية و هي ترتبط بأسعار الصرف و التي تكون بعيدة كثيرا على مستوى التوازن.و توضح العديد من الدراسات أن البلدان التي تكثر فيها اللوائح المنظمة لشؤونها الاقتصادية يكون حجم الاقتصادغير الرسمي فيها كثيرا، ففي دراسة قام بها Johnson et Simon و آخرون حيث تم أخذ عينة من 84 بلد من البلدان النامية و بلدان

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الاول لسنة 2003، الجزائر الدورة العادية 33، 2003، ص 126.

[2] السقا ابراهيم ، الاقتصاد الخفي في مصر، دار النهضة العربية مصر 1996،ص 17.

التحول الاقتصادي و البلدان المتقدمة و تبين أنه زيادة نقطة واحدة على مؤشر التنظيم الذي يتضمن درجات من واحد إلى خمسة(1إلى5à) تقترن بزيادة في نسبة الاقتصاد غير الرسمي تقدر ب 10% فعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة ترتفع مستويات النشاط في الاقتصاد غير الرسمي، و تعتبر إجراءات ممارسة النشاط في الدول النامية صعبة و تستغرق وقت طويل[1].

على سبيل المثال إذا أرادت إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في سوريا عليك رصد رأس مال في حده الأدنى 77 ألف دولار أمريكي، مايعادل تقريبا 44 مرة دخل الفرد السنوي في سوريا، أما في عمان فعليك دفع رأس مال قدره 51الف دولار ما يعادل تقريبا 5 أضعاف الدخل السنوي للفرد أملإذا كنت تنوي القيام بنشاط تجاري في فترويلا فان إجراءاتالبدء بهذا النشاط تستغرق 141 يوما و يتطلب 16 إجراء، أما في البرازيل فيتطلب بدأ النشاط 152 يوما و 18 إجراء، و في سورينام فإن إجراءات البدء بنشاط تجاري تستغرق 694 يوم و 13 إجراء بمقابل يوم واحد في نيوزيلندا.[2]

هذه الإجراءات الصعبة و أسباب أخرى جعلت 80% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية تمارس نشاطاتها في إطار الاقتصاد غير الرسمي و هذا ما أكدته دراسة للبنك الدولي حيث توصلت إلى النتائج التالية:

-من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع و تنظيم و الحد من الفساد

-من الشأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة و توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت كفاءة تسوية النزاعات التجارية 10% نقص نصيب الاقتصاد غير الرسمي من الأنشطة الاقتصادية ب 2,3 % و عليه يجب على الحكومات العمل على تقليل حدة للوائح و القواعد المنظمة.

4- الحظر:

يقصد به منع القانون للممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، و من أمثلة هاته الأنشطة تجارة المخدرات، العاب القمار غير المشروعة...الخ

[1] برحمون حياة، مرجع سابق ، ص22.

[2] البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009،ص ص 86-87.

و يلاحظ على الأمثلة الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلق في نفس الوقت آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد[1].

تشير الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إن تقديرات أوجه النشاط غير القانوني تتراوح نسبتها بين الثلث(3/1) و النصف (2/1) حجم الاقتصاد غير الرسمي المرتبط بأوجه نشاط قانونية، غير أن هذه الإحصاء يبقى غير دقيقة و لا يعول عليها نظرا لصعوبة التوصل إلى معلومات دقيقة في هذا المجال.

المطلب الثاني : الأسباب الاجتماعية و الاقتصادية:

1 -البطالة:

تعتبر البطالة ظاهرة شاملة في كل الاقتصاديات و هي إحدى المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى السياسات الاقتصادية لمعالجتها و تزداد حدة هذه المشكلة في الدول النامية، فخلال النصف الثاني من القرن العشرين شهدت الدول النامية زيادة عدد السكان بوتيرة متسارعة، و في السبعينات شهدت معظم هذه الدول هجرة الأفراد من الأرياف إلى المدن و مع تطور المواقف الاجتماعيةو تعلم أعداد كبيرة من الفتيات و النساء، أيضا تزايد النساء العاملات خارج بيوتهن فخلال التسعينات زادت معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل بنسبة 6% في الجزائر، و نسبة 5% في الأردن و نسبة 4% في مصر باكستان و تونس، و بنحو 2% في إيران و المغرب[2] و عليه فقد تزايد عدد الأفراد الباحثين عن العمل في مقابل ذلك كانت البلدان النامية عاجزة عن خلق وظائف بسرعة كافية لاستيعاب الوافدين الجدد إلى قوة العمل بالإضافة لهؤلاء الوافدين الجدد لسوق العمل فقد طبقت الكثير من الدول النامية سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية مما ترتب عليه عدة آثار سلبية من بينها تسريح العديد من العمال، و عليه ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير و أصبحت تضم:

-العمال المسرحين

-طالبي العمل لأول مرة (الوافدين الجدد لسوق العمل)

[1] بن قيدة مروان، التشغيل غير الرسمي في الجزائر و إشكالية تنظيمه، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، العدد 11، المجلد 02 سنة 2014، ص 160.

[2] توهامي محمد رضا، مرجع سابق، ص

و في سياق تراجع دور القطاع العام، و دخول المجتمعات في مرحلة جديدة تتميز بتزايد ضغوط العولمة، أصبح الاقتصاد غير قادر على قادر على خلق قدر كاف من الوظائف، كل ذلك دفع بالقوة العاملة المتواجدة في حالة بطالة إلى البحث عن عمل في الاقتصاد غير الرسمي، مما زاد في حجم هذا الأخير [1].

و عليه فحجم العمل في الاقتصاد غير الرسمي تحدد مستوى البطالة في الاقتصاد، فإذا كانت درجة الاستيعاب في الاقتصاد قليلة فإنه من الضروري أن نكون درجة حركية سوق العمل في الاقتصاد غير الرسمي كبيرة، كل هذا أدى إلى وجود سوقين للعمل إحداهما رسمية و الأخرى غير رسمية، و يبقى العاملون فيها خارج مظلة الحماية الاجتماعية التي توفر لهم قانون العمل.

2-انخفاض مستوى الدخل:

يعد انخفاض مستوى دخل الفرد أحد أسباب التي تؤدي إلى نشأة و نمو الاقتصاد غير الرسمي خصوصا إذا ما اتسمت دخول الإفراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، حيث يجد الأفراد أنفسهم مضطرون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي بصفة كلية أو جزئية (خارج أوقات العمل الرسمية وأوقات الفراغ) أي الجمع بين الوظيفتين

3-ندرة السلع:

تختلف طبيعة العوامل المسؤولة عن نمو الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة، مما لاشك فيه أن جانبا كبيرا من التحليل في أسباب نمو الاقتصاد غير الرسمي يتم على أساس حالة الدول المتقدمة، و التي تلعب فيها الضرائب دورا أساسيا أما فيما تتعلق بالدول النامية فالأمر يختلف قليلا،غذ أننا نوجه في هذه الحالة اقتصاد على جانب كبير من السيطرة و التحكم في جانب الحكومة، و يعاني عجزا في عرض بعض السلع الاستهلاكية و سهولة التلاعب في السلع التي تتولى الدولة، و التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الدولة الإشراف عليها، مما يولد ظاهرة الندرة.

[1] اسماعيل قيرة وآخرون، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر2004، ص 113.

توسع الاقتصاد غير الرسمي مت جانب التوزيع(السوق الموازية) التي لم تكن مألوفة إلا أوقات الحروب و الأزمات و انتقلت الندرة من المواد الغذائية إلى قطع الغيار، العملات الصعبة حتى أصبح واقعا سوسيولوجيا[1]

فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة تؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار الطوابير و حدوث فائض في الطلب على السلع الاستهلاكية، و يؤدي هذا الأمر إلى ازدهار الاقتصاد غير الرسمي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية و بأسعار مرتفعة، أو من خلال محاولة بيع هذه السلع في الاقتصاد غير الرسمي للوفاء باحتياجات الطلب عليه

4-الفقر:

تعد مشكلة الفقر و قلة فرص الحصول على الرزق و الوظائف لصالح الفقراء العاملين و بالرغم من أن الجميع ليسوا فقراء في الاقتصاد غير الرسمي، كما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية بشأن الخلاص من الفقر و يحول تدني المداخيل و محدودية فرص الوصول إلى مؤسسات العامة دون استثمار الفقراء في تطوير المهارات التي يمكن أن تحفز قابلية الاستخدام و الإنتاجية لديهم و تكفل حمايتهم من الصدمات و المخاطر التي تهدد الدخل، كما يحول الافتقار إلى التعليم و الاعتراف المحدود بالمهارات المكتسبة الاقتصاد غير الرسمي دون دخولهم إلى الاقتصاد الرسمي.

المطلب الثالث: أسباب أخرى

يعتبر الفساد ظاهرة اقتصادية ، اجتماعية، سياسية، إدارية معقدة لذلك فمن الصعب تصنيفه من زاوية محددة لذا ارتأينا وضعه ضمن أسباب أخرى

1-الفساد و قلة كفاءة المؤسسات الحكومية[2]

يميل حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى الصغر في البلدان التي تتسم المؤسسات الحكومية فيها بالقوة و الكفاءة،وأظهرت بعض الدراساتTohnson،(kaufmann et autre) بالفعل أن ارتفاع معدلات

[1] لخضر عزي، السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري،مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1993، ص 155.
[2] برحمون حياة، مرجع سابق، ص26.

الضريبة في حدذاته ليس هو السبب وراء زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي فقط، وإنما انعدام الكفاءة و استخدام السلطة التقديرية في تطبيق الحكومات للنظام الضريبيو اللوائح التنظيمية، أي الخلل ليس في القوانين فقط و إنما كيفية تطبيقها، و تجد الأنشطة غير الرسمية أرضا خصبة في اقتصاد مثقل باللوائح، تتسم فيه الحكومات بقلة أو عدم الكفاءة في إدارة شؤونها.

الفساد في جوهره هو استغلال السلطة العامة في تحقيق مآرب خاصة و في مايلي بعض الأنشطة تتيح الفرص أمام الفساد:

-وضع إجراءات تنظيمية أو إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة

-تقسيم الأراضي و غير ذلك من القرارات الرسمية المماثلة

-الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية و القروض المدعمة

-الإشراف على عقود المشتريات الحكومية

-الإشراف على عمليات تعيين الموظفين و ترقيتهم

فالرشوة و البيروقراطية في معالجة المشاريع، خاصة مشاريع المؤسسات الفردية و الخاصة تدفع بالأفراد للتخلص من هذه الممارسات، و ذلك عن طريق الاندماج في الاقتصاد غير الرسمي، و عليه و جود الاقتصاد غير الرسمي هو نتيجة لطبيعة الإدارة، و هو يثبت عدم قدرة الدولة في وضعية اقتصادية موجودة على وضع أسس و ميكانيزمات اقتصاد واحد أو سوق واحدة

2-دور المشروعات الصغيرة:

تؤدي المشروعات الصغيرة دورا لا يستهان به في نمو الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة، و هو ما يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي

و حسب تقرير للبنك الدولي فإن 80% من المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية تمارس نشاطها في الاقتصاد غير الرسمي، و هذه المشروعات تعمل في ظل عدم وجود ضرائب أو محاولة لفرض

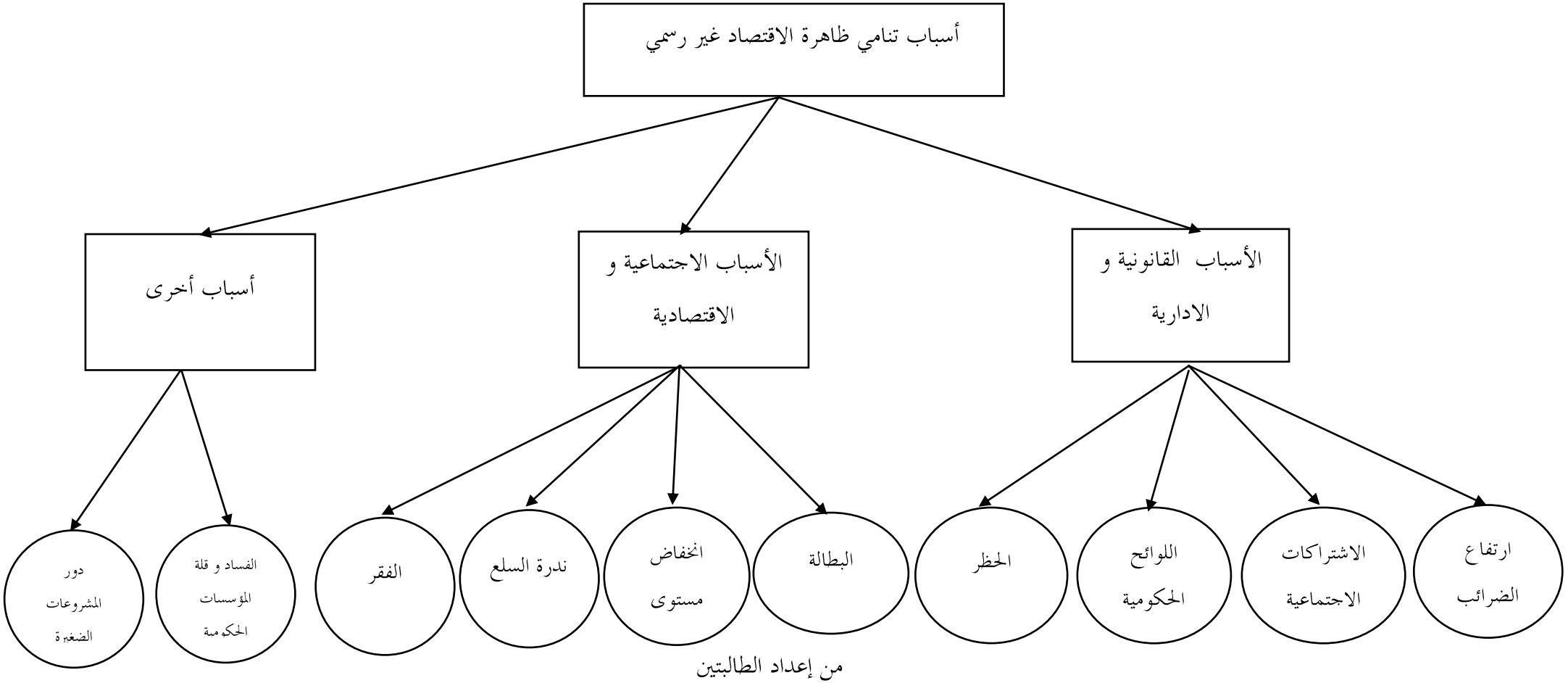
النظم الضريبيةجبرا يترتب عليه إفلاسها، خاصة و أن معاملاتها تتم بعيدا عن النظام المصرفي أو أي استخدام للشيكات و النظم الائتمانية الأخرى في تسوية التزامات المشروع[1]

بالإضافة إلى العوامل السابقة أدى الكساد الذي هيمن على اقتصاديات معظم الدول النامية خلال الثمانيناتو التسعينات من القرن العشرين، و سياسات التكييف الهيكلي التي اتبعتها الكثير من البلدان النامية إلى اتساع و نمو الاقتصاد غير الرسمي، و تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عمالة الاقتصاد غير الرسمي قد زادت في أمريكا اللاتينية خلال 1980-1897 بنسبة6,5% و في إفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 6,7% خلال الفترة 19980-1985[2]

[1]البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، مرجع سابق، ص06.

[2]عصام الشيخ اوغلي وآخرون، الواقع و متطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم، ندوة حول القطاع غير المنظم في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا 2001/05/29، ص04.

الشكل رقم (2-2) يوضح أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي



من إعداد الطالبتين

المبحث الثاني: مناهج قياس الاقتصاد غير الرسمي و آثاره

يتفق العديد من الاقتصاديين على أنه من الصعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي لأنه بطبيعته اقتصاد خفي، فالذين يشتغلون في الأنشطة غير الرسمية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها، غير أن صانعي السياسات الاقتصادية و جهات مختصة أخرى بحاجة إلى معلومات عن عدد الأفراد الذين يزاولون أنشطة في الاقتصاد غير الرسمي، و مدى حجم الدخول المتحصل عليها كي يمكنهم اتخاد القرارات المناسبة و قد حاول عدة اقتصاديين قياس و تقدير حجم هذا الاقتصاد مستعملين طرقا عدة متعارف عليها

المطلب الأول: مناهج القياس المباشر:

إن المناهج المباشرة هي طرق ميدانية تهدف إلى قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في حد ذاته، و ليس من خلال الآثار التي يخلفها حيث يقوم هذا النهج على ضرورة التقرب من المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي و جمع المعلومات منهم.

طريقة التحقيقات

1- التحقيقات لدى الأسر

- إحصاء السكان: تحقيق شامل

- تحقيقات حول اليد العاملة (التشغيل)

و هو المسح الأكثر انتشاراو يستعمل لتقدير اليد العاملة في الاقتصاد غير الرسمي و ذلك بإدخال أسئلة خاصة في الإستبيان لتحديد المشتغلين في الاقتصاد غير الرسمي من عمال أجراء وأصحاب مؤسسات يشتغلون لحسابهم الخاص، و تتمثل الأسئلة أساسا في الحصول على رخصة لممارسة المهنة و في التسجيل لدى مصلحة الضرائب بالنسبة لصاحب المؤسسة و في تأمين العمال الأجراء لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

2- التحقيقات لدى المؤسسات[1]

يتم هذا النوع م التحقيقات مباشر لدى مؤسسات الإنتاج غير الرسمية للحصول على معلومات حول الانتاج ،مبيعات مادة بمادة على الاستهلاك الوسيط مادة بمادة و نفقات الإنتاج الأخرى بالتفصيل و التشغيل و الأجور، وهذه التحقيقات تقدم جانا معمق حول التشغيل موزعا حسب القطاعات.

3- التحقيقات المختلطة أو على ثلاث مراحل(التحقيق 1،2،3) :

و هي تحقيقات حول الأسر و المؤسسات تنجز على ثلاث مراحل، و تعتمد هذه الطريقة على منهجية قائمة على أنظمة تحقيقات تجمع بين الأسر و المؤسسات غير الرسمية و هذا التحقيق يتكون من ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى(التشغيل)**: و هو تحقيق لدى الأسر يحدد عرض العمل و قدر إدماج الأفراد في سوق العمل فضلا عن ذلك فهو يسمح بتحديد رؤساء المؤسسات الإنتاجية غير الرسمية

- **المرحلة الثانية(الاقتصاد غير الرسمي)**: تحدد مكونات النشاط الاقتصادي للمؤسسات غير الرسمية من خلال تحقيق لدى أعوان الاقتصاد غير الرسمي، و هي تخصص خصيصا لسلوكاتهم في مجال التشغيل و الأسعار و الإنتاج و الاستثمار و المنافسة

- **المرحلة الثالثة(الاستهلاك)**: يحلل استهلاك الأسر، إذ يسمح على الخصوص بتحديد مصدر الطلب الموجه للاقتصاد غير الرسمي، و يمارس ذلك من خلال زاويتين:

- تقدير قيمة نفقات مختلف الفئات حسب المنتجات

- تقويم أهمية القطاعين الرسمي و غير الرسمي في النفقات التي تنجزها الأسر، الهدف الرئيسي من التحقيق هو جمع بيانات شاملة عن الاقتصاد غير الرسمي و عن أجزائه المختلقة، لذلك يوصى باستخدام التحقيق المختلط المزج بين التحقيق لدى الأسر و التحقيق لدى المؤسسات، حيث يمكن هذا تغطية جميع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي و الأنشطة الاقتصادية الممارسة.

[1] توهامي محمد رضا، مرجع سابق ، ص 55.

غير أن دقة البيانات تتوقف على مدى استعداد و رغبة الأفراد للتعاون في إطار التحقيق الملزم القيام به، حيث يتردد أغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف يسلوكهم وأنشطتهم كما أن إجابتهم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصعب تقديم حجم الاقتصاد غير الرسمي

I.طريقة الاستقصاء

تستخدم هذه الطريقة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق استمارات تحتوي على العديد من الأسئلة الموضوعية بمعرفة الخبراء لجمع معلومات مفيدة عن حقيقة الاقتصاد غير الرسمي و توجه أسئلة للبائعين و المشترين على حد سواء، و يتم تقدير حجم الاقتصاد من واقع بيانات الإستقصاء، أي على أساس الإجابات التي يتحصل عليها من الأفراد الذين وافقوا على المشاركة في الاستقصاء.[1]

و الميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل و تركيب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي و بتكل‌فةمنخفضة إلا أن هذه المعلومات و كذا النتائج التي يتم الحصول عليها من هذه الدراسات تتجاوب مع الطريقة التي تعالج بها قائمة الاستقصاء.

كل نتائج الدراسة تخضع لانحراف العينة و أخطاء العينة و لمشكلة الثقة في البيانات، حيث ان أغلب الأفراد الذين يشملهم الإستقصاء يترددون في الإعتراف بسلوكهم و انشطتهم و إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماما خاصة إذا تعلق الأمر بالأنشطة غير المشروعة.

II.طريقة تدقيق الحسابات الضريبية "Taxe Audit"

تستخدم هذه الطريقة في تقديم حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من المكلفين الذين تقدموا بتصريحاتهم الضريبية، للتأكد من مدى صحة هذه التصريحات، و تعتمد هذه الطريقة في الحصول على معلومات عن حجم الاقتصاد غير الرسمي على الجهود التي تبذلها الإدارة الضريبية من اجل كشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، و يقوم هذا المدخل على أساس اعتبار عينة عشوائية من

[1] حمدي عبد العظيم،غسيل الأموال في مصر و العالم،الجريمة البيضاء، أبعادها و آثارها، كيفية مكافحتها الدار الجامعية، مصر الطبعة الثالثة 2007، ص 30.

الممولين أو دافعي الضرائب من المجتمع، ثم إخضاع تصريحات هؤلاء الأشخاص للفحص الدقيق و المراجعة من أجل اكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الكلي.[1]

و قد أعطى هذا المدخل نتائج دقيقة إلى حد ما لكمية الدخول التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين، ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة مكونة من 50000 فرد من دافعي الضرائب و التي تمت مراجعة و تدقيق حساباتهم تبين أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الأفراد إلى مستويات خطيرة، ربما تصل إلى 60% كذلك فقد ذكرا Hansson أن هناك نسبة تتراوح ما بين 8%- 15% من الدخول المعلنة في السويد لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية[2].

و مع هذا نجد أن هناك العديد من المشاكل و الصعوبات التي تكشف هذه الطريقة هذه الطريقة بداية فإن استخدام بيانات الخضوع للضريبة يعادل استخدام عينة عشوائية بل هي عينة منتقاة من الممولين الذين يقدمون تصريحات ' هكذا فمن لم يقدموا بتصريحات سواء كان دخلهم مستمدا من أنشطة مشروعة أو غير مشروعة هم خارج نطاق التقدير.

إن طريقة المسح بالعينة و كذلك المراجعة الضريبية السابق ذكرها يؤديان للوصول إ لى تقديرات لكنهما لا يغطيان جميع الأنشطة غير الرسمية(غير المشرعة)فهما يقيسان الأنشطة المشروعة فقط، و من ثم يمكن أن يقدما تقديرات لحجم الاقتصاد غير الرسمي أقل من الواقع[3].

و هاتين الطريقتين غير قادرتين في الوقت الحالي على أن تعطيا تقديرات عن نمو و تطور الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة زمنيةطويلة و إن كان لا يمكن إنكار دور دورهما في تقديم معلومات تفصيلية عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي و هيكل و تركيب العمالة في هذا الاقتصاد.

[1] برحمون حياة، مرجع سابق، ص 47.

[2] صفوت عبد السلام ،عوض الله، الاقتصاد السري:دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه، دار الأفضة العربية،مصر 2002 ،ص 35.

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر مصر 2006، ص 57.

المطلب الثاني: من مناهج القياس غير مباشرة

هذه المناهج- المداخل- التي تسمى أيضا بمناهج المؤشرات، و هي في الغالب مداخل و اتجاهات الاقتصاد الكلي تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة لقياس تطور الاقتصاد غير الرسمي بمرور الزمن، و هي من المناهج غير المباشرة كونها تقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال الآثار التي تخلفها أنشطته و تتضمن هذه المناهج عدة طرق لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي و تتمثل في:

1- نهج الحسابات الوطنية"National AccountingStatistics"

اذ يتم تقدير النمو في الاقتصاد غير الرسمي على أساس التفاوت بين احصاءات الدخل و الانفاق في الحسابات الوطنية أو في البيانات الفردية، ففي مجال المحاسبة الوطنية من الناحية النظرية ينبغي أن يتعادل مقياس دخل إجمالي الناتج الوطني GNP مع مقياس إنفاق هذا الناتج، و بالتالي فإن الفجوة بين مقياس الانفاق و مقياس الدخل يمكن استخدامها كمؤشر على الاقتصاد غير الرسمي.

اذ يقوم هذا النهج على فرض مؤداه أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة و إن هناك جانب من هذه الدخول لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانبا منها، إلا ان حجم الاقتصاد غير الرسمي يقوم على أساس معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل و لكنها ستظهرفي صورة إنفاق، فإذا ما كان هذا صحيحا فإن هذه الفروق بين الدخول المسجلة و الإنفاق تعطينا معلومات حول حولالاقتصاد غير الرسمي، ضف إلى ذلك أن التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل ة الإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد غير الرسمي، و يمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بإحدى الطريقتين، الأولى تقوم على اساس اجراء مقارنة بين الدخول و الإنفاق على المستوى الوطني و ذلك من خلال الاقتصاد الكلي و الثانية من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق على مستوى الأسر من خلال الاقتصاد الجزئي ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل[1].

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق ص 59.

1-1-على مستوى الفردي(الأسرة):

غالبا ما تكون إنفاق الأسرة في فترة زمنية يفوق دخلها المعلن أثناء نفس الفترة و ربما يرجع ذلك إلى ان دخل الأسرة أعلى مما يتم الكشف عنه و هذا يعني أنهم متورطون في انشطة موازية (غير رسمية) ولكن ربما تكون هناك أسباب اخرى لوجود هذا التناقض بين الدخل و الأنفاق على سبيل المثال ربما تمر الأسرة بفترة انخفاض مؤقت في الدخل يجعلها تظهر بمستوى اقل من مستواها الطبيعي بسبب البطالة مثلا او المرض في هذه الحالة فإنه من المعقول جدا أن نتوقع ازدياد حجم النفقات الجارية على الدخل الجاري و ينشأ هذا الاختلاف نتيجة لمدخرات سابقة او الاقتراض من المحيط الأسري و الأصدقاء .

او حتى مؤسسات مالية او في حالات أخرى ربما تكون أفراد الأسرة من كبار السن المتقاعدين و الذين ينفقون بمعدلات أعلى من دخلهم المعلن و ذلك باستخدام مدخرات سابقة و بالعكس فإن اسرة من صغار السن ربما تنفق اكثر من دخلها الفعلي المعلن على سبيل المثال عندما تقدم على شراء سلعة معمرة بالتقسيط و من ثم الأنفاق الزائد في مثل هذه الحالات ليس بالتأكيد علامة أن أعضاء الأسرة منخرطين في انشطة غير رسمية (موازية) ببساطة لقد أسس هؤلاء إنفاقهم على الدخل المدخر و المتوقع في حياتهم المستقبلية و ليس على الدخل الحالي لذا فزيادة إنفاق الفرد و الأسرة على الدخل الفعلي الحالي يقدم دليلا كافيا للأعتقاد بوجود دخل غير معلن لهذه الأسرة[1].

1-2-على المستوى الوطني :

استخدم هذه المنهج في 1980من قبل "Macefee" حيث ذكر أن الاقتصاد غير الرسمي في المملكة المتحدة ربما يصل من3إلى3.5% من إجمالي الناتج الوطني (GNP) في نهاية السبعينات.

المبادئ الاقتصادية المستقرة تفيد بأن الدخل الوطني يجب ان يطابق الأنفاق الوطني فإذا كانت هناك ثلاث طرق لحساب إجمالي الناتج الوطني (الدخل و الأنفاق) فيجب أن نحصل على نتيجة واحدة من وراء الطرق الثلاث و هي تطابق الدخل مع الأنفاق الوطني و مع ذلك فإن الواقع العلمي يشير إلى أن حسابات إجمالي الناتج الوطني من خلال الطرق الثلاث غالبا ما تختلف و إن كان لا يبدو للوهلة الأولى أن هذا

[1] عبد الحكيم مصطفىالشرقاوي ،مرجع سابق ، ص 62.

الاختلاف يرجع إلى النشاط الاقتصادي غير الرسمي ففي المملكة المتحدة مثلا تقوم حسابات قياس الأنفاق القومي على أساس سلسلة من الدراسات العائلية و الصناعية، و حسابات حكومية محلية و مركزية و مع ذلك فإن المصدر الأساسي للمعلومات الخاصة بقياس الدخل هي البيانات المجمعة عن طريق الإيراد المحلي(الداخلي) أثناء عملية تحصيل الضرائب لذا فحسب "Macafee" الاختلافللساسي بين حسابات اجمالي الناتج الوطني للدخل و الانفاق يأتي من التقليل من الحجم الحقيقي للدخول عند التسجيل، فعند المقاربة بين طرق القياس يجب أن توضح و لو شيئا ما عن الدخل المستتر و حجم الاقتصاد غير الرسمي[1].

2-نهج سوق العمل:

يتم تقدير النمو في حجم الاقتصاد غير الرسمي على أساس الانخفاض في مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما و بالتالي فإن انخفاض حجم مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الر سمي يمكن اعتباره مؤشرا على تزايد النشاط في الاقتصاد غير الرسمي

فهذا النهج يعتمد على حساب الفرق بين عدد السكان الذي يفرض أنهم جزء من قوة العمل الاقتصادية بناءا على الاحصائيات السكانية و عدد السكان المسجلين رسميا باعتبارهم قوة العمل الفعلية في الدولة[2].

و قد استخدمت هذه الطريقة بكثرة في ايطاليا، و تقوم هذه الطريقة على محاولة حساب بطريقة الاحصاء، عدد العمال المنخرطين في الاقتصاد غير لرسمي أو العدد الكلي لساعات العمل و الناتج يتم تحويله إلى رقم نقدي بضرب ساعات العمل في متوسط الانتاجية للعاملين في هذا الاقتصاد.

و هنا تظهر مدى صعوبة هذه الطريقة، فكيف يمكن الوصول و على وجه الدقة إلى عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي؟ و كذلك كيف يمطن معرفة المدة التي يقضونها في العمل؟ و اخيرا كيف نتمكن من حساب متوسط الانتاجية لهؤلاء العمال؟

و بالرغم من كل هذه الصعوبات استخدمت هذه الطريقة في حساب الاقتصاد غير الرسمي على نطاق واسع في ايطاليا، حيث انخفض المعدل الرسمي المشاركة القوى العاملة انخفاضا شديدا منذ

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق ، ص 63.
[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ، ص30.

الخمسينات، في حين كانت التقديرات غير الرسمية للمعدلات أعلى بكثير و قد استخدمت هذه الطريقة في ايطاليا سنة 1975،حيث قدر معهد DAOX-ISFOL معدلات المساهمة الفعلية لقوة العمل في ايطاليا ب 40% أي أعلى من المعدل الرسمي بحوالي 4% و الذي يساوي 36% و مفاد ذلك ان هناك حوالي 10% من قوة العمل في ايطاليا تعمل في الاقتصاد غير الرسمي عام 1974.

و يواجه هذا المنهج انتقادات عدة لعل أهمها:

-يقتصر هذا المنهج في قياسه للدخل الناتج على أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على الدخل الناشئ فقط من عنصر العمل وحده دون عنصر رأس المال.

-صعوبة تحديد إنتاجية العمل داخل الاقتصاد غير الرسمي و بالتالي قد يتم تحديدها وفقا لبعض الافتراضات التي قد لا تتسق مع الواقع، الأمر الذي يؤثر على دقة البيانات، فاشتقاق الاقتصاد غير الرسمي من هذه التقديرات يعتمد على مدى صحة الفروض حول إنتاجية العامل في الاقتصاد غير الرسمي

و هو ما قد يؤدي إلى تقديرات مرتفعة لحجم الاقتصاد غير الرسمي، إذا ما افترضنا تساوي معدلات الإنتاجية في كل من الاقتصاديين الرسمي و غير الرسمي.

3-النهج المادي(استهلاك الكهرباء):

يفترض هذا النهج علاقة ثابتة بين مدخل مادي م هو عادة مدخل يستخدم استخداما واسعا في الاقتصاد بأسره و تتوافر بشأنه معلومات وثيقة عن اجمالي مخرجاته و استهلاكه و بين الناتج الداخلي الخام مع مراعاة التغيرات في التكنولوجيا و في مزيج الناتج و و يعزي الفرق بين الحجم المقدم للاقتصاد استنادا إلى هذه العلاقة و بين اجمالي الناتج المعلن إلى الاقتصاد غير الرسمي المحسوب .

و حسب Akaliberder،Kaufman فإن حجم الكهرباء المستهلك و غير المعبر عنه ضمن الناتج الخام يرجع إلى الاقتصاد غير الرسمي.

ينطلق هذا المنهج من كون استهلاك يعد من أمثل المؤشرات لقياس حجم النشاط الاقتصادي(رسمي، غير الرسمي) إذ ان النشاط الاقتصادي و استهلاك الكهرباء يتطوران بنف الوتيرة و في نفس الاتجاه، أي أن

مرونة الطلب على الكهرباء بالنسبة للناتج الداخلي الخام تساوي أو قريبة من الواحد، و عليه فإن إي فرق بين حجم الكهرباء المفترض استهلاكه في النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا و بين حجم الكهرباء المستهلك فعليا، يعبر عن حجم الكهرباء المستهلكة في النشاطات غير الرسمية و انطلاقا من هذا الأخير يمكننا تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي إلي[1].

إن هذا المنهج و إن بسيط و عملي نوعا ما إلا أنه لا يخلو من العيوب نذكرها:

-يقوم هذا النهج على افتراض غلاقة ثابتة بين استهلاك الكهرباء و الناتج الداخلي الخام و هي ليست صحيحة دائما فيمكن أن يزيد استهلاك طاقة الكهرباء باعتبارها سلعة نهائية و ليست كسلعة وسيطية في الانتاج دون أن ترافق هذه الزيادة زيادة مماثلة في الناتج الداخلي الخام ، و في هذه الحالة زيادة استهلاك الكهرباء لا يرجع إلى الاقتصاد غير الرسمي.

*لا تتطلب كل النشاطات غير الرسمية بالضرورة استهلاك الكهرباء

*إن التطور التقني قد أدى إلى استعمال الكهرباء في الوقت الحالي بطريقة فعالة أكثر من أي وقت مضى،و عليه فإن هذا النهج يعرف انحرافا نوعيا في تقدير تطور الاقتصاد غير الرسمي، و كان من المستحسن أن يأخذ هذا النهج كل مصادر الطاقة التي تستعمل في النشاطات غير الرسمية.

-النشاطات غير الرسمية تستعمل مصادر أخرى للطاقة(غاز، فحم ...الخ) من مصادر الطاقة المختلفة.

و ما ينطبق على علاقة استهلاك الطاقة الكهربائية بالناتج الداخلي الخام، ينطبق أيضا على أي مدخل مادي يفترض وجود علاقة ثابتة بينه و بين الناتج الداخلي الخام[2]

4- طريقة المعاملات:

تنتسب هذه الطريقة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي غلى الاقتصاد الذي تستخدمها لأول مرة في دراسة له عن الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1979 .

[1]Christefawelle-Aymar et autre,opccit pc.

[2]قارة ملاك، مرجع سابق ، ص 54.

اعتمدت هذه الطريقة على فريضة مفادها وجود علاقة ثابتة بمرور الوقت بين الحجم الكلي للمعاملات (Pt) و إجمالي الناتج الوطني (GNP) الإسمي و انطلق من معادلة التبادل الفيشي "fisher"

حيث :

M: امنية النقود

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: إجمالي حجم المعاملات (المبادلات)

وتشمل الفرضية السابقة العلاقات بين قيمة المعاملات الثانية (PT) و إجمالي الناتج الوطني الاسمي(GNP) الرسمي و الموازي و بالتالي (GNPالإقتصاد الموازي . يمكن حسابه بطرح الكليالاسمي من(GNP) الرسمي عمليا في هذه الحالة اخذ " Edgar .Feige"سنة اساس فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي مساويا للصفر .

و يقوم هذا المنهج على افتراض مؤداه ان جميع المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي او الموازي لابد ان تكون معاملات نقدية و من ثم تستبعد المعاملات التي تتم في صورة مقايضة .كما ان هذا المنهج

يفترض ان العلاقة بين النقود)(Mو المعاملات (t) علاقة ثابتة فإذا علمنا (M) و (V)فأنه من الممكن ان نقوم بحساب (PT)القيمة النقدية للمعاملات ، و ذلك انه كانت نسبة القيمةالنقدية للمعاملات (PT) الى القيمة الإسمية لإجمالي الناتج الوطني معلومة .[1]

و بافتراض أن هذه النسبة ثابتة، فإنه من الممكن تقدير مستوى اجمالي الناتج الوطني في أي سنة، إذا ما

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق ، ص 96

علمنا القيمة النقدية للمعاملات (PT) و في ظل غياب الاقتصاد غير الرسمي(سنة الأساس)، فإن الاسمية التي يتم تقديرها لابد و أن تساوي ال قيمة الاسمية لإجما الناتج الوطني التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات القومية.

و بالرغم من ايجابيات هذه الطريقة إلا أنها تحمل العديد من نقاط الضعف هي:

-افتراض سنة أساس لحجم الاقتصاد غير الرسمي صفر.

-افتراض أن نسبة المعاملات إلى اجمالي الناتج الوطني الرسمي ثابتة، خلال فترة زمنية محددة أي سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي واحدة، علاوة على ذلك فإنه للحصول على تقديرات موثوق فيها، فإنه يجب أن تكون الأرقام الخاصة بإجمالي حجم المعاملات أن الاختلاف في النسبة بين اجمالي قيمة المعاملات و اجمالي الناتج الوطني الرسميو ترجع إلى الاقتصاد غير الرسمي، و هذا يعني أن قدر كبير من البيانات مطلوب لإخراج المعاملات المالية التي لا علاقة لها بالاقتصاد غير الرسمي

-إهمال حجم المعاملات التي تتم في شكل مقايضة

-من الصعب تقدير الكتلة النقدية (M) نظرا لوجود تسربات نقدية خارج الاحصاءات الرسمية

5- طريقة الطلب على النقود"CurrencyDemand"

اذ يتم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع دالة الطلب على افتراض ان المعاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم نقدا، وان الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على النقود، استعملت لأول مرة من قبل " Phillip Caga" 1958 منهج الطلب على النقود و ربط الطلب على اللنقود و مستوى الضرائب في الولايات المتحدة خلال الفترة (1919-1955) و بعده ب 20 سنة استخدم (Gutmann) نفس الطريقة و لكن دون اجراءات احصائية،آخدا فقط النسبة بين النقود و الودائع تحت الطلب خلال الفترة 1973 إلى 1976.

وقد طور (vitotanzi) (1980-1983) منهج (phillipcagan) و الذي قدر دالة على النقود السائلة في الولايات المتحدة الأمريكية من الفترة من (1930-1980) و ثم استمر في تطوير هذا

تطوير هذا المنهج في الأعوام 1986،1999 و يفترض منهجه أن الصفقات الخفية يتم عقدها في شكل مدفوعات نقدية حتى لا تترك هي أثار لها امام الجهات الضر يبية و ان الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تزيد من الطلب على النقود و بالتالي فإن تغير معدل الضريبة في النموذج بوجود الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يعطي تقدير لكمية النقود السائلة المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي اي يمكن استخدام هذا الرقم في التقدير حجم إجمالي الناتج الوطني في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعات التداول في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي .

الفرع الثالث :النهج متعدد المتغيرات(النموذج الديناميكي MIMC):[1]

إن ما يميز هذا المنهج هو الاعتماد على عكس المناهج السابقة على عدة متغيرات لتقديرحجم الاقتصاد غير الرسمي، و ذلك انطلاقا من تعدد مسبباته و آثارها و يتم تقدير حجم الاقتصاد غير السمي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي كالعبء الضريبي، و عبئ القواعد التنظيمية الحكومية و المتغيرات التي تتأثر بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي كالسيولة و ساعات العمل الرسمية و البطالة، و ما غلى ذلك و هذه الطريقة تنظر في العديد من الأسباب و الآثار في آن واحد.

رواد هذا المنهج هم:Bruno.s. Frey et HanneloreWeck (1983) فكل الطرق التي تم تقديمها لتقدير حجم نمو الاقتصاد غير الرسمي تراعي مؤشر واحد فقط، أما هذه الطريقة تقوم على نظرية إحصائية للمتغيرات غير الملاحظة(الكامنة) و التي تراعي العديد من الأسباب و المؤشرات على ظاهرة محل الدراسة.

إذ يعمل هذا النموذج على تحليل العوامل في قياس الاقتصاد غير الرسمي كمتغير كامن بمرور متغير بمرور الوقت و من خلالها قياس المتغير الكامن بشكل مباشر ، وطبقا لهذا المنهج هناك متغير واحد غير المعروفة في صورة مجموعة من المعادلات الهيكليةالتي لم يتمكن الباحثون من خلالها قياس المتغير الكامن بشكل مباشر، و طبقا لهذا المنهج هناك متغير واحد غير ملحوظ و هو حجم الاقتصاد غير الرسمي .

[1] برحمون حياة ، مرجع سابق ، ص65.

و يفترض بأنه يتأثر بمجموعي=ة المؤثرات التي توضح مدى اعتماد الاقتصاد غير الرسمي على متغيرات قد تفيد في التنبؤ بحركاته و حجمه في المستقبل.

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة يشكل بالغ التعقيد كذلك فإن اسبابها و خصائصها

و حجمها و النتائج المترتبة عليها لم تفهم بعد بالكامل،الاضافة إلى كل هذه نجد آثار سلبية و أخرى إيجابية سنتناولها بالتفصيل.

الفرع الأول: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي

1-فقدان حصيلة الضرائب:

إن أول و اهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسم يأن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، و يحدث ذلك عندما لا يقوم الأشخاص بالكشف عن مداخيلهم أو طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية، و يترتب على ذلك فقدان في ايرادات و الناتج الداخلي عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي الايرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، و من ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب و بهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، الأمر الذي يولد ضغوط أكبر تبني نظم الضرائب غير مباشر.

2-الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

إن نمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تسوية المؤشرات الخاصة لسياسة الاستقرار الاقتصادي و من ثم فان هناك احتمال أن يقع صانع السياسة في وصف طرق علاج غير حصيصة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة فنمو الاقتصاد غير الرسمي ينتج عنه نوع من المغالاة في المؤشرات الرسمية للتضخم و البطالة و معدلات نمو

الناتج الداخلي و بالتالي فإن سياسة الاستقرار قد تستج يب للمشكلات غير واقعية و فيما يلي نتناول بعض الآثار على عملية صناعة و أداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-1- تشوه المعلومات

عندما ما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض و تكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لعملية صنع السياسات الاقتصادية، و إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير صحيحة و السياسات غير المناسبة هي تطبيق سياسات غير مثلى و التي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة.

2-2-معدلات البطالة:

تعتبر البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية و من هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص العمل، و بما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح معالي فيها.

2-3- معدلات النمو الاقتصادي :

عندما يتواجد الاقتصاد غير الرسمي فغن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فاذا كان كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي ينموان بصورة متوازنة فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح معدوما.

أما اذا تعدى نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي فغن معدل النمو الاقتصادي غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي.

2-4- السياسة النقدية:

إن وجود الاقتصاد غير الرسمي يعني أن الطلب على النقود لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي لابد أن يضاف إلى الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود، إلا أن مثل هذا الطلب على النقود ليس

حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة لان الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة و الرغبة في عدم الكشف عن ممارسة أنشطة غير الرسمية قوية للغاية.

2-6- الأثر على توزيع الموارد:

يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على اداء الاقتصاد بطرق عدة و المحتمل أن يكون هناك آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية على سبيل المثال إذا حدث نمو الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون أكثر إلحاحا، و بما أن الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد و تدفع هذه الزيادة الأنشطة الاقتصادية نحو اللارسمي.

3-الأثر على المستوى الاجتماعي:[1]

عل الرغم من الآثار ايجابية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذين لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير تظهر فيه آثار سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض و السرقة و السطو...الخ إضافة إلى ذلك فإن هذا الاقتصاد يخلق عدم المساواة بين عماله و عمال الاقتصاد الرسمي، فآثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي، أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك مما ينتج عنه ارتفاع مداخيل أصحاب القطاع غير الرسمي و انخفاضها بالنسبة لأصحاب القطاع الرسمي، هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدول كالتعليم المجاني، الصحة المجانية...الخ.

الفرع الثاني: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي[2]

ترتكز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها وجود مثل هذا الاقتصاد سواء على المستوى التحليل الاقتصادي الكلي أوالجزئي، إلا ذلك لا يعني أنه لا يوجد آثار ايجابية لمثل هذا الاقتصاد إذ يشير(Miruset et Smith 1994)إلا أن هناك بعض الفوائد المتربطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الوطني من بينها:

[1] قارة ملاك، مرجع سابق ، ص50.

[2] عجيلة محمد، بن نوي مصطفى، متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،الآثار و سبل الترويض ، المركز الجامعي مولاي الطاهر، سعيدة الجزائر، يومي 20،21 نوفمبر 2017. ص11.

-اقتصاد أكثر ديناميكية و مرونة لسهولة الالتحاق به

-أكثر سرعة و استجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة الاقتصاد الرسمي

- قادرة على تقديم مختلف السلع و الخدمات بأسعار اقل

-يقوم بتخفيض الفوارق في المداخيل

-يساعد صانعي السياسة على تبني عملية تعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضعية أفضل

-يعد ضرورة لعملية الاستقرار في الاقتصاديات الحديثة امام جمود المنظومة الرسمية

يستكمل الخلل البنيوي في القوانين بحيث يسمح بتقديم الخدمات و السلع التي يحتاجها المجتمع في حياتهم اليومية

-لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية و بالتالي يحافظ على تنافسية الدولة و هذا راجع لاعتماده مصدر استمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة بالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي.

-سهولة الالتحاق و الاندماج فيه كونه لا يتطلب موارد مادية أو بشرية معتبرة و يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيله في تمويل نشاطه

-عامل مقلص للبطالة و الفقر.

-عدم خضوع الأنشطة غير الرسمية لتكاليف العمل بصورة رسمية في مختلف مراحل دورة حياة المشروع(التأسيس، التشغيل، التصفية) و بالتالي تحقيق ارباح أكبر في الوقت الذي تتدنى المزايا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية

-يحفز و يشجع نمو القطاع الرسمي، فحسب نتائج بعض الدراسات الاقتصادية العربية أظهرت أن ثلثي (3/2) القيم المضافة من الاقتصاد تعود إلى قنوات الاقتصاد الرسمي، و في ذات الوقت يعتبر بديلا استراتيجيا له وقت الأزمات الاقتصادية

-منتجاته منافسة للمنتجات الاجنبية على الرغم من عدم تكافؤ المنافسة لأسباب تتعلق ببيئة الأعمال، إذن هو قطاع يغني عن استيراد السلع و الخدمات لأقل سعر إذا مثيلاتها داخل الوطن تنتج في مشروعات رسمية و بالتالي هو يحد من العجز في الميزان التجاري الخارجي و يزيل الضغط على العملة الوطنية .

على العموم يمكن اعتبار انتشار القطاع غير الرسمي مبررا بارتفاع تكاليف الانضمام غلى القطاع الرسمي، وبالتالي هو اختيار واع و مقصود لتجنب الالتزام بالأعباء التي يقننها القطاع الرسمي و من ثم تبقى امكانية تحقيق العيش الكريم في اقتصاد الظل ايسر و غير مكلف.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل لا سباب تنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و مختلف المناهج المستعملة لقياس حجمه، وكذا الآثار السلبية و الايجابية له.

ففيما يخص أسباب نمو و انتشار الاقتصاد غير الرسمي فهي عبارة عن مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الادارية السائدة في الدولة، و التي تختلف من دولة إلى بحسب بيئتها.

الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اختلاف الاقتصاد غير الرسمي كل دولة عن الأخرى طبقا لتأثير هذه العوامل يتم قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرق مختلفة و بالرغم من تعدد مناهج و طرق قياس، فإنه لا يمكن تقرير أفضلية طريقة معينة عن غيرها، إذ أن كل طريقة رهينة بنائها و الفروض التي قامت عليها، و كذا الاحصائيات و البيانات المختلفة التي استعملتها، حيث كل نهج من المناهج المدروسة ليس كاملا، و لكل منها أوجه قوة و أوجه ضغف و من المهم أن يدرك مستخدموها مالها و ما عليها .

و عليه من الأوفق إتباع أكثر من طريقة واحدة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي أو اتخدام كل الطرق المتاحة و الممكنة لقياسه.

و تبعا لحجم ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تكون الآثار، فهو يحدث آثار خطيرة على الاقتصاديات التي ينتشر فيها لا سيما آثاره السلبية على عائدات الضريبة و الكفاءة الاقتصادية في توزيع و تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع.

و نرى الآثار الايجابية التي يحدثها الاقتصاد غير الرسمي على النشاط الاقتصادي في المجتمع له أهمية بالغة في معالجة مشكل البطالة، تتضاءل إلى الحد الذي يمكن معه التغاضي عنها في إطار السعي الدائم و الدؤوب نحو القضاء على هذه الظاهرة و حصرها في أضيق نطاق ممكن.

الفصل الثالث:

ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

مقدمة الفصل

لم تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي محصورة في إطار وطنية و جغرافية محددة بل أصبحت مشكلة ذات طابع و اهتمام دولي ، حيث تبين حديثا للاقتصاديين أن هناك خللا يتعرض لمسيرة التنمية و يبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك السبب لمشكلة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح عائقا أساسيا لعملية التنمية و قد تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي بشكل ملحوظ في معظم دول العالم من بينها الجزائر التي تعاني بشكل أكبر من هذه الظاهرة، فالتجربة الجزائرية التي اعتمدت على نمط المؤسسات العمومية بينت العديد من الحقائق و التي منها قصور الجهاز الإنتاجي على المستوردين الكمي و النوعي و ندرة السلع و سوء التوزيع إضافة إلى الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري كل هذه العوامل ساعدت على ظهور الأنشطة غير الرسمية و استفحالها كما أن تزايد العبء الضريبي و تعدد الإجراءات و كثرتها و كذا الفساد الإداري و ضعف كفاءة المؤسسات الحكومية تمثل قوة جذب و دافع للإفراد للانتساب للاقتصاد غير الرسمي ، و قد تناول هذا الفصل دراسة الجوانب المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول : وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري خلال الانفتاح بتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتضمنة لأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة و التي ينتج عنها مداخيل لا تخضع للضرائب و لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة في الجزائر و كذا دوافع ظهورها و مظاهرها .

المطلب الأول: دوافع ظهور و انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

غالبا ما تتسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية من نظام اقتصادي معين إلى آخر بالنظر إلى صعوبة التحكم في دواليب النشاط الاقتصادي، ناهيك عن حساسية المرحلة و بالتالي فإن طول مدة هذه المرحلة يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها بالنسبة لاتساع رقعة النشاطات غير الرسمية و هو ما ميز الجزائر، و من بين أهم العوامل التي كانت سببا في انتشار و نمو الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ما يلي:

1.ثقل الأعباء الجبائية و الاجتماعية:

كلما ارتفعت مستويات الضريبة و تنوعت معدلاتها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية زاد الحافز لدى الأفراد و المشروعات نحو التحول للعمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي و بالنسبة للجزائر يعتبر عدد من المحليين أن توسع الاقتصاد غير الرسمي يعود إلى ثقل الأعباء الجبائية و الاجتماعية في حين تؤكد مصالح الضرائب أن نسبة الجباية المطبقة في الجزائر تعد من بين أدنى المستويات في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

إن النظام الضريبي يعتبر من أهم العوائق لممارسة أي نشاط و عليه تعتبر الضرائب كأحد أهم الدوافع للانخراط في الاقتصاد غير الرسمي.

[1] طاهر خامرة، مداخلة بعنوان اثر الاقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد الجزائري، جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2012، ص 07.

فبسبب ثقل الأعباء الجبائية و الاجتماعية يميل الأفراد للتهرب من الضرائب إما عن طريق عدم التصريح كليا أو جزئيا و إخفاء الجزء الباقيو الجدول الآتي يوضح توزيع الاقتطاعات الاجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر 2005.

الجدول رقم(3-2) :جدول توزيع الاقتصاديات الاجبارية التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر2005

الاقتطاعات	النسبة
- الاشتراكات الاجتماعية	%26
- الدفع الجزافي	%1
- رسم التكوين المهني	%1
- صناديق اجتماعية	%2
- المنح العائلية	/
المجموع	**%30**

المصدر: طاهر خامرة،مداخلة بعنوان أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري, جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012,ص 59.

بين الجدول أعلاه مدى ثقل الأعباء التي يتحملها أرباب العمل في الجزائر، و هو الأمر الذي يؤدي بهم إلى القيام بتوظيف عمال و عدم التسريح بهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي، مستغلين ظروفهم المادية الصعبة من جهة و غياب الرقابة أو التهاون بها من طرف الأعوان المكلفين بها من جهة أخرى.

2.البطالة:[1]

أدت الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الحرجة التي عرفتها الجزائر خاصة خلال فترة التسعينات و عجز الاقتصاد الرسمي على استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين الجدد لسوق العمل، حيث كانت الفئة النشطة في تزايد مستمر فبعد ما كانت تقدر ب 6,561 مليون شخص سنة 1993 و تزايدت حتى وصلت سنة 2002 إلى 9,305 مليون شخص، و قدرت هذه الزيادة في الفئة النشطة سنة 2002

[1]قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص119.

ب230 ألف شخص بينما لم يتم خلق سوى 27 ألف منصب عمل [1] و هذه الزيادة في الفئة النشطة صاحبتها موجة تسريح للعمال، إذ كان يسرح الآلاف من العمال سنويا، نتيجة غعادة هيكلة المؤسسات و الاصلاحات التي شرع فيها كل هذا أدى إلى تدهور سوق الشغل بفقدان عدد هام من مناصب الشغل قدر بأكثر من 600000 منصب، و عليه المسرحين من العمل و الداخلين الجدد لسوق العمل في ظل الجمود الكبير الذي عرفه سوق العمل أدى هذا إلى تسرب نسبة لا بأس بها من القوة العاملة إلى ممارسة نشاطات هامشية، و هو ما دفع بالاقتصاد غير الرسمي إلى النمو و بمعدلات.

3.الاجراءات الادارية:

تفرض الاجراءات الادارية بغية تنظيم النشاط الاقتصادي، لكن تعقد هذه الاجراءات و كثرتها سواء بالنسبة لخلق نشاط تجاري أو استخراج رخصة أو بالنسبة لإجراءات الحصول على قروض بنكية...الخ.

كل هذه الاجراءات تترك الفرصة لانتشار البيروقراطية و الفساد خاصة في ظل ضعف الرقابة أو التهاون في القيام بها من طرف الأعوان المكلفين، فالممارسات البيروقراطية تدفع بالأفراد إما لدفع رشوة أو الاتجاه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

و حسب تقرير البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2004 احتلت الجزائر المرتبة 128 من بين 155 دولة، و حسب نفس التقرير يتطلب إنشاء مؤسسة القيام ب 18 إجراء و 29 يوم للقيام بجميع الاجراءات اللازمة، في حين أن في الدول المتقدمة يتطلب الأمر القيام بإجراء واحد و يوم واحد، و عليه فتعقد الاجراءات و طول مدتها تدفع بالأفراد إلى تفضيل ممارسة اعمالهم ضمن الاقتصاد غير الرسمي الخالي من الحواجز للدخول[2].

و عليه يمكن القول أن تعقد القوانين و الاجراءات و عدم نجاعتها من جهة و التباطؤ الذي تعرفه الاجراءات الادارية تدفع بالأفراد لتجنبها و الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي و هذا ما أكده

[1] الديوان الوطني للاحصائيات الجزائر بالأرقام، رقم 55 نشرة 2007، ص11.

[2] البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004، ص 118.

روي*Royعندماقال" إن الاقتصاد غير الرسمي يستمد وجوده في المقام الأول من عيوب و ثغرات الاقتصاد الرسمي".

4.الوضع الأمني للبلاد:

يعتبر الوضع الأمني عاملا أساسيا في ظهور الاقتصاد غير الرسمي و نموه في الجزائر، إذ أن ضعف المؤسسات الدولة في تأدية مهامها خلال مراحل الاستقرار الأمني و السياسي يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة غير الرسمية، فالظرف المني الذي مرت به الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية و توقيف عجلة التنمية في بلادنا.

أفرز هذا الوضع أنشطة غير رسمية عديدة سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الاقتصادية أو حتى الأفراد، و قد غابت الدولة خلال تلك الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي و لم يعد يهمها سوى توفير الأمن و الطمأنينة للشعب.

و عليه يمكننا القول بأن الاستقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من طرف الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغا و حرا امام نمو و اتساع الأنشطة غير الرسمية.

المطلب الثاني : مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد نامي عرف عدة مراحل انتقالية جعلت من الطبيعي أن يشغل الاقتصاد غير الرسمي نصيبا منه

❖ المرحلة الأولى : (1990– 1999)

إن هذه المرحلة هي نتيجة الأزمة النفطية العالمية لعام 1986 التي نجم عنها إختلالات مالية و اقتصادية و سياسية واضحة على البلاد جراء انخفاض مداخيل الصادرات بما يقارب 50% و كذا تدني معدلات التبادل ، الأمر الذي يبين بوضوح هشاشة النظام الاقتصادي المتبع من طرف الجزائر و القائم على التخطيط المركزي و احتكار الدولة لوسائل الإنتاج و التوزيع بالإضافة إلى ضبطها للسوق هذا إلى جانب

*Roy: اقتصادي انجليزي(1900-1978) اعتمد في انجازه على الأفكار النظرية العامة للعمللكيتزمن مقالته An Essay on Dynamique "thoory"

تطبيق برنامجين اقتصاديين مع صندوق النقد الدولي في 1994 (برنامج الاستقرار الاقتصادي) ، و في 1995 برنامج التصحيح الهيكلي و الذي أفضيا غلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1999 ، و تم تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية و الخارجية مما أدى بصفة تدريجية إلى أقامة تنظيم جديد للاقتصاد من النوع الحر عن طريق وضع آليات تشريعية و تنظيمية تسمح بالانتقال من الاقتصاد الموجه الذي أضعفته الصدمة النفطية لعام 1986 إلى اقتصاد السوق .[1]

و قد تميزت هذه الفترة و التي تعتبر فترة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري و يتم فيها إصدار قانون النقد و القرض 90-10 بـــــــ :

- اعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي الصناعي ، البناء ، الأشغال العمومية ، الفلاحة و تقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي
- زيادة ارتفاع مؤسسات القطاع الخاص
- تقلص سوق التشغيل و غياب التنظيم في سوق العمل
- زيادة ملحوظة في عدد النساء المشتغلات جزئيا ، و في أعمال المترل لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم و لا لأي معايير
- انتشار الأطفال في المدن الصغيرة و القرى و المراكز الحضرية الكبرى نتيجة للفقر

و خلال هذه الفترة عرفت المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية الأساسية تطورا سلبيا :

- نمو سلبي للنا تج الداخلي الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (15،7-)
- ارتفاع كبير للتضخم نتاج عن تحرير الأسعار و تخفيض قيمة الدينار بمعدل 23% سنويا خلال الفترة الممتدة من 1987 – 1994
- تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات و تباطؤ النشاط الاقتصادي ، حيث انتقل معدل البطالة من 15 % سنة 1986 إلى حوالي 25 % سنة 1994 لتبلغ نسبتها 28 % سنة 1995

[1] برحمون حياة ، مرجع سابق ، ص 111

- انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة [1]

- تدهور الوضعية الأمنية للبلاد من الناحيتين الاقتصادي و الاجتماعي هذه الأوضاع أدت إلى تدهور ظروف المعيشية للسكان و غياب رقابة الدولة للمسؤولين ، حيث ارتفع معدل الفساد و الإجرام و الاحتيال و انخفض الدخل المتوفر للأسر ب 20%

و نتيجة لهده العوامل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لأنه يعتبر المنفذ الوحيد للسكان من أجل تأمين متطلبات معيشتهم ، حيث بلغت نسبة حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الخام في الفترة بين 1990 – 1999 حوالي 26،7% [2].

و تميزت هذه المرحلة بتطور الاقتصاد غير الرسمي و ذلك عن طريق اكتساح الأشخاص ذوي الفئات العمرية الشابة لطربندو و الاستيراد بالحقيبة من تركيا ، سوري ، السعودية اسبانيا ، ايطاليا ... الخ ، و ظهرت تجارة الأرصفة و الأسواق الكبرى و الأسبوعية و اليومية غير المنظمة و أسواق المواد الغذائية ، السيارات ، قطع القماش ، الملابس و أسواق العمولات الأجنبية و الذهب (بور سعيد ، واد كنيس بالجزائر العاصمة ، مغنية ، المدينة الجديدة بوهران)

جدول رقم (03-03) : تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1990- 1999) مليون دينار جزائري

السنوات	دخل الاقتصاد غير الرسمي	نسبة دخل الاقتصاد غير الرسمي % PIB
1990	13280.2176	% 24
1991	189504.637	%22
1992	285057.801	% 27
1993	332071.884	% 28
1994	452849.254	% 30
1995	507339.396	% 25
1996	644048.228	% 25

[1] برحمون حياة ، مرجع سابق ، ص 112

[2] توهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 108

1997	862185.652	% 31
1998	849752.297	% 30
1999	819914.110	% 25

المصدر : توهامي محمد رضا ، تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي و اثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ووسائل دمجه المشروعة,مذكرة ماجستير, تخصص علوم تجارية, فرع ادارة الأعمال, جامعة مسيلة 2012, ص 113.

من خلال الجدول (09) نلاحظ أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يتراوح بين 132802.176 مليون دينار جزائري كحد أدنى 0 819914.110 مليون جزائري كحد أقصى و أن متوسط نسبة الدخل غير الرسمي سجلت أعلى نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من (1990 – 1999) هي 26.7 % .

سجلت أعلى نسبة للاقتصاد غير الرسمي سنة 1997بـــ 31 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام PIB ، وهذا كله راجع إلى الآثار السلبية الناجمة عن سرعة التحول إلى اقتصاد السوق و ما ينتج عنه من اختلافات و اختلالات هيكلية يمكن القول أنها عادية في ظل أي تحول من نظام اقتصادي معين إلى نظام أخر ، كما أن تخلي الدولة و لو جزئيا عن حماية المؤسسات العمومية المتعثرة بإصدار مرسوم تشريعي رقم 93 – 08 المؤرخ في 25/ 04 /1993 ينص على إمكانية إفلاس المؤسسات العمومية مثلها مثل باقي المؤسسات الخاصة عند تعثر ديونها و عدم إمكانية السداد و إلغاء القانون الذي كان يحميها من الإفلاس و ما ينتج عنه حل عدة مؤسسات عمومية و تسريح عمالها الذين يجدون أنفسهم مجبرين على إعالة أسرهم و لو بطرق غير مسجلة أو بعبارة أخرى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي و الجدول التالي يوضح عدد العمال المسرحين و عدد المؤسسات التي تم غلقها بين (1994 – 1997) .

جدول رقم (03–04) : تطور تسريح و غلق المؤسسات خلال الفترة 1994 – 1997

السنوات	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم غلقها	20	800	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر : شعباني لطفي ، أثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري ، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2006 ، ص .13

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن عدد العمال المسرحين بين 1994- 1997 بلغ حوالي 519881 عامل ، و هذا يظهر مدى قسوة القرارات الاقتصادية حين تتعارض مع المصالح الاجتماعية ، و مدى الغبن الذي نال من العائلات الجزائرية التي انخفض متوسط دخل الفرد فيها من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997 [1]، و لعل ارتفاع عدد المؤسسات المغلقة و عدد العمال المسرحين خاصة 1997 إضافة إلى عوامل أخرى هو ما رفع نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى 31 % سنة 1997 .

❖ **المرحلة الثانية : (2000– 2010).**

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي و باسترجاع التوازنات الداخلية و الخارجية و كذا الاستقرار السياسي و بارتفاع كبير في ـــسعار البترول العالمية و عائداته بالنسبة للجزائر و بالتالي ارتفاع الاحتياجات الوطنية من العملة الصعبة كما تم تحقيق نمو اقتصادي سنوي يفوق نسبة النمو الديموغرافي ، و تعزيز الوضعية المالية الخارجية بشكل كبير حيث بلغت الاحتياطات الرسمية أكثر من 110 مليار دولار نهاية سنة 2007 و فاقت الإيرادات النفطية الجزائرية 77 مليار دولار سنة [1].

جدول (03–05) : تطور عوائد المحروقات الجزائرية (1990– 2010)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عوائد المحروقات	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.42	57

المصدر : بنك الجزائر (النشرات الإحصائية www. Bank–of–Algeria.dz)

تمكنت الجزائر من تخفيض الدين الخارجي من 28.3 مليار دولار عام 2000 إلى 5.4 مليار دولار عام 2009 ، و استطاعت السيطرة نسبيا على معدلات التضخم في حدود أقل من 5 % تقريبا ، بينما وصل معدل إلى معدلات قياسية في السنوات 1994 و 1995 ب 29.05 % و 29.78 % ، رغم كل هذه التحسينات في الوضعية الاقتصادية الكلية إلا أنه يلاحظ استمرار الكثير من المشاكل العالقة و منها بقاء معدلات مرتفعة من البطالة و الجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر .

جدول (03–06): تطور معدل البطالة في الجزائر (2000– 2001)

[1] روابح عبد الباقي ، خياط شريف ، الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة 2003 ، 7

[1] بنك الجزائر www. Bank – of Alegria..dz

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد البطالين مليون	2.42	2.33	2.4	2.07	1.67	1.44	1.24	1.37	1.16	1.07	1.07
معدل البطالة %	29.7	27.3	28	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

من خلال الجدول (06) نلاحظ انخفاض ملموس لمعدلات البطالة من 29.7% سنة 2000 إلى 10% سنة 2010 ، إلا أن هذه النسبة كمل يرى الخبراء أن هذه الأرقام لا تعبر عن الواقع الحقيقي لمشكلة البطالة في الجزائر التي يحس بها المواطنين بالدرجة الأولى ، و قد أشار صندوق النقد الدولي في نشرة صدرت عنه يوم 26 جانفي 2011 ، بأن نسبة البطالة في الجزائر تتجاوز 20 % و أن سكان الجزائر في صغيرة و يزيدون بسرعة لذلك تحتاج الجزائر إلى معدلات نمو عالية حتى تتمكن من استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل حيث من الصعب استخدام العاملين و فصلهم ، و هناك عدم توافق بين المهارات المتوفرة و متطلبات سوق العمل [1] و ينبغي أن نؤكد هنا أن الجزائر قد قطعت شوطا طويلا بالفعل ، فمنذ عشرات السنوات كانت بطالة الشباب تزيد على 50 % و مع ذلك لا تزال البطالة التي تبلغ 21 % حاليا بين الشباب مرتفعة .

إن الارتفاع المستمرة في نسبة الكثافة السكانية في المدن ، و الهجرة الداخلية التي تزايدت حدتها خلال التسعينات ، هذا أدى إلى ارتفاع الطلب على العمل في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان ، فلا تستطيع برامج التشغيل المسطرة أن تستوعب هذا الحجم الكبير من البطالة و بالتالي تجد طريقها إلى الأنشطة غير الرسمية غير المسجلة و هذا ما يساهم في ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي حيث فاقت 30% من إجمالي الناتج الداخلي الخام كما تراوح حجم الدخل غير الرسمي سنة 2000 حوالي 1406.1135 مليار دينار و 3490 مليار دينار سنة 2007 كما هو موضح في الجدول التالي :

[1] نشرة صندوق النقد الدولي ، 26 / 01 / 2011 ص 5

جدول رقم (03-07) : تطور حجم الدخل غير الرسمي في الجزائر (2000-2007)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الداخلي الخامPIB	4123.5	4260.8	4541.9	5266.8	6151.9	7564.7	8512.2	9408.3
الناتج الداخلي الخامPIB	34.1%	34.4%	34.9%	35.8%	36.6%	37.3%	37.3%	37.1%
حجم الدخل غير الرسمي	1406.113	1465.715	1585.123	18855.144	2251.595	2821.633	3175.05	3490.479

المصدر : توهامي محمد رضا ، تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي و اثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ووسائل دمجه المشروعة, مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية, فرع ادارة الاعمال, جامعة مسيلة, 2012, ص 119.

من خلال الجدول (07) نلاحظ أن متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي بين سنتي (2000-2007) بلغ 35.6 من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، و يقدر حجم الدخل غير الرسمي سنة 2007 بحوالي 3490.4 مليار دينار و هي نسبة مرتفعة تؤكد تعمق الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الجزائري و أنها أصبحت ممارسات عادية يقوم بها الأشخاص علنا و لا يخفونها إلا عن مصالح رقابية معينة ، و هذا كله يحدث نتيجة غياب إستراتيجية فعالة لاحتواء أنشطة الاقتصاد غير الرسمي و الاستفادة من القيمة المضافة التي يستفيد منها الاقتصاد الجزائري في حالة تسجيل هذه الأنشطة ، و هذا على خلاف ما ينادي به البعض من ضرورة القضاء على هذه الظاهرة .

المطلب الثالث: مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

لقد تنوعت و تعددت تصنيفات النشاطات غير الرسمية و ذلك راجع لتعدد مظاهرها و أشكالها في الاقتصاد الواحد، و عليه سنتطرق إلى أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي و الإلمام بجلها و الموجودة في المجتمع الجزائري.

الاقتصاد غير الرسمي و انشطته المشروعة

و تشمل مجموع النشطة التي لا يمنع القانون ممارستها و لكن يمارسها الأفراد و المؤسسات بصفة رسمية ذلك تحت شكل من الأشكال التالية:

1- العمل الأسود في الجزائر:

يأخذ العمل الأسود في الجزائر الأشكال التالية:

-الباعة المتجولون: سواء كانوا راجلين، بعربات أو بسيارات أو شاحنات و العارضين لمختلف السلع(خضر، فواكه، أواني مترلية، مفروشات...الخ)

- باعة الأرصفة: و هم أفراد يستغلون أرصفة الشوارع المكتظة بالمارة و أبواب الأسواق و محطات النقل لعرض سلعهم المختلفة.

- البائعون على خواف الطرق السريعة يعرضون مختلف انواع السلع من الخبز المصنوع في المترل، الفواكه و الخضر المنتجة من مزارعهم او بعد شرائها من أسواق الجملة...الخ

- سائقوا السيارات المرخصة للنقل الخاص و المستخدمة في أعمال نقل الركاب و البضائع بالأجرة(نقل عمومي)

- حراسة مواقف السيارات.

- مربيات الأطفال سواء كان في بيت المربية أو بيت الطفل، وبأجر يومي، أسبوعي، شهري.

- المدرسون الخصوصيون في المنازل.

- عاملات التنظيف بالمنازل بالأجرة اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية.

- العاملون في المنازل و في مجال تصنيع المواد الغذائية أو الحياكة أو خياطة الملابس و المفروشات.

- الحمالون في الأسواق الشعبية

- التصوير سواء كان ذلك في الأماكن السياحية او في المناسبات

- تكوين فرق موسيقية و إحياء حفلات الأعراس من طرف مغنيين بدون تصريح رسمي، و كذا إحياء الحفلات بأجهزة سمعية خاصة.

- طهاة الولائم في المناسبات الخاصة.

- العاملات في مجال خدمات التجميل للنساء في المنازل.

- التجارة في العملات الأجنبية في الأسواق و على أرصفة الشوارع، حيث تعمل وفق مبدأ العرض و الطلب و يتم التعامل فيها بمبالغ خيالية و يقصدهم مختلف الزبائن كبائعين أو مشترين

- التجارة في الذهب، خاصة أمام البنوك التي تقوم بعمليات رهن الذهب و يقصدها الرجال و النساء ممن يقتنصون الفرص للشراء بسعر منخفض و إعادة بيعها بسعر أكبر، لكنها تبقى دائما اقل من الأسعار الرسمية لدى محلات الصياغة.

- استيراد مختلف السلع(ملابس، أجهزة...الخ) من الخارج و ذلك بصفة شخص عادي و ليس بصفة تاجر، و إعادة بيعها في الداخل.

- جامعوا الخردوات في الحياء و حاويات القمامة.

- عمال الحدائق المترلية.

- صغار مربي الماشية و الدواجن و الطيور لغرض البيع

غلى آخره من النشاطات الأخرى و التي لا يمكن حصرها كليا

2- التهرب الضريبي[1]

يقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينتقل عبئها إلى شخص آخر، و لتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق و أساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة و على هذا الأساس نميز بين نوعين من التهرب الضريبي هما:

- التهرب الضريبي بدون انتهاك القانون الضريبي و هو ما يعرف بالتجنب الضريبي

[1] توهامي محمد رضا، مرجع سابق، ص 123.

-التهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي و هو ما يعرف بالغش الضريبي

حيث نجد هناك عدة أساليب للغش الجبائي تمكن المكلفين من تجنب دفع الضريبة و هذه الأساليب تتوقف على حجم المؤسسة، النظام الضريبي المطبق ، نوعية النشاط الممارس، حجم المنافسة...الخ

و ينتشر الغش الجبائي في الجزائر بعدة صور:

-البيع بدون فواتير و عدم استعمال الحسابات البنكية و الصكوك و هو مخالف للمرسوم التنفيذي رقم 95-305 الصادر في 1995/10/07 و المتعلق بشكل إعادة الفاتورة في المعاملات التجارية

- إنشاء مؤسسات وهمية بهدف التغطية على المؤسسات تابعة لنفس المساهمين من خلال إجراء عمليات تجارية وهمية، و ممارسة تجارة الجملة في اماكن جد ضيقة لا تتناسب مع طبيعة النشاط التجاري أما أماكن التخزين قد تكون على مستوى المساكن و الأحياء الشعبية و المساكن الفوضوية، ما يصعب الوصول إليها من طرف الأعوان المكلفين بالرقابة.

-إيجار السجلات التجارية و التعامل بها ففي سنة 2000 قدر عدد المستوردين في الميدان 35000 منهم 15000 ينشطون بفضل استئجار سجلات تجارية[1].

-ممارسة النشاط في إطار الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار، و بعدها الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار للاستفادة من إمكانية شراء استثمارات دون دفع الرسم على القيمة المضافة و الاستفادة من الاعفاءات على الضرائب و بعد انتهاء مدة الاعفاء يقوم بشطب سجله التجاري أو ممارسة النشاط باسم أحد أقاربه للاستفادة مرة أخرى من الاعفاءات.

- تضخيم التكاليف في التصريحات و تبريرها بمستندات مزورة.

- عدم التصريح بالعمال و هذا الأخير شائع في الجزائر بكثرة، ففي سنة 2002 قدر عدد الجراء الغير مصرح بهم ب400 ألف عامل[2]

[1] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي،مشروع تقرير القطاع غير الرسمي اوهام و حقائف

[2] المجلس الوطني الاقتصادي ة الاجتماعي، مرجع سابق، ص164.

- الصعوبات و التعقيدات الادارية في الحصول على الجل التجاري من أجل مزاولة النشاط وتواضع أدوات الادارة الضريبية و عدم وواكبتها للأنماط الحديثة في التسيير و المراقبة، حيث احتلت الجزائر سنة 2011 المرتبة 136 عالميا في مؤشر سهولة أداء الأعمال و المرتبة 168 من بين 183 دولة في مؤشر دفع الضرائب و هي مرتبة متأخرة جدا تدل على تعقد النظام الضريبي فيها و عدم مرونته و هذا رغم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر على النظام الضريبي من أجل الوصول إلى الفعالية التي هي مؤشر نجاح أي نظام[1]

- يرتكز مضمون الاصلاح الضريبي التي قامت به الجزائر سنة 1992 على تأسيس ثلاثة ضرائب هي الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ،الضريبة على أرباح الشركات IBS،و الضريبة على القيمة المضافة TVA

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب الجدول الموالي

جدول (03-08): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة(دج)	معدل الضريبة%
لا يتجاوز 120000 دج	%0
من 120001إلى 360000	%20
من 360001إلى 1440000	%30
أكثر من 1440000	%35

المصدر: قانون المالية لسنة 2008.

من خلال جدول(08) نلاحظ الأحد الأدنى للمعفى من الضريبة هو 120000دج و الذي يعتبر زهيدا خاصة مع ارتفاع مستوى العام للأسعار و تدهور القدرة الشرائية مع العلم ان هذا الحد يجب أن يضمن مستوى المعيشة العادي للمكلف.

نلاحظ رغم كل هذه الاصلاحات و المراجعات في النظام الضريبي الجزائري إلا انه يلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للإيرادات الضريبية العادية إلى إجمالي الايرادات العامة للدولة و الجدول التالي يبين ذلك.

[1]www. Doing business.org

جدول (09) :تطور الجباية العادية و البترولية خلال الفترة(2004-2010)

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	إجمالي الجباية	الجباية العادية/مجموع الجباية%	الجباية البترولية /مجموع الجباية	الجباية العادية إلى الإيرادات العامة
2004	532,3	862,2	1394,5	38,17	61,82	34,84
2005	645	899	1544	41,77	58,22	35,51
2006	714,3	916	1603,3	43,81	56,18	35,14
2007	704,7	973	1677,4	42,01	55,87	38,48
2008	848,6	1715,4	2564	33,09	66,90	30,71
2009	921	1628,5	2549,5	36,12	63,87	33,05
2010	1068,5	1835,8	2904,8	36,79	63,20	36,54

المصدر: وزارة المالية العامة للضرائب، ملخصات قوانين المالية من 2004 إلى 2010

من خلال(14) نلاحظ ارتفاع الإيرادات الضريبية العادية من 532 مليار دج لسنة 2004 إلى1068,5 مليار دج سنة 2010، إلا أنه يلاحظ هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي الكلي حيث تمثل أكثر من 60% من إجماليالإيرادات الضريبية لذلك تشكل الجباية البترولية موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي بحيث أن تقديرات هذه الموارد لا ترتكز على عوامل داخلية، بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في السواق الدولية، كما أن أهم الاصلاح الضريبي تكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و الذي لم يتحقق بعد[1].

[1] ناصر مراد، تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 09، 2005 جامعة سطيف ص 73.

جدول(10) :تطور حجم التهرب الجبائي من منظور المصالح الرسمية

السنوات / البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبالغ الناتجة عن المراجعة الجبائية في المحاسبة	6017	8354	8753	1616	8529	10308
المبالغ الناتجة عن المراجعة الجبائية في المعاملات العقارية	944	1645	1693	1324	1566	1414
المبالغ الناتجة عن المراجعة الجبائية(الغرف المختلطة)	-	-	4744	5037	2120	-

المصدر:ولهي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد08، سنة2008، جامعة سطيف ص154.

جدول(11) :تطور حجم التهرب الضريبي (2000–2005)

الفترة	إلى غاية 2001/06/30	إلى غاية 2002/06/30	إلى غاية 2003/06/30	إلى غاية 2005/06/30
المراجعة الجبائية للمحاسبة	6163	5845	17016	14867
المراجعة الجبائية المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة	212	5346	1761	7841

المراجعات الجبائية للمعاملات العقارية	-	7145	1966	2546

المصدر: توهامي محمد رضا، تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي و أثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر مرجع سابق ،ص127.

من خلال الجدولين(15)و (16) السابقين نلاحظ أنه ابتداءا من 2001 تم الشروع في تنفيذ طريقة أخرى لمكافحة التهرب الجبائي و هي المراجعة الجبائية المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة، و بمقارنة النتائج المتحصل عليها سنة 2000 من الجدول رقم 15 مع النتائج المتحصل عليها سنة 2005 من الجدول رقم 16بخصوص عملية المراجعة الجبائية للمحاسبة كواحدة من أهم المؤشرات، نلاحظ أن هناك ارتفاع في المبالغ المالية بنسبة 44% بالرغم من أن عدد القضايا المبرمجة لم يرتفع إلا بنسبة 32%، حيث انتقل العدد من 1696 قضية مبرمجة سنة 2000 إلى2240 قضية مبرمجة سنة 2005.

تكشف إحدى الدراسات(التحقيقات)التي قامت بها إدارة الضرائب في الفترة(2000-2001) على عينة تضم 33 موردا هاما و تضم 18منتجا 15 مستورداعلى مليون دينار، فتبين من نتائج الدراسة أن المبالغ المخيفة مقارنة بالمبلغ الاجمالي للمشتريات بمعدل سنتين قدرتب 73% و تمثل هذه النسبة حوالي44 مليار غير خاضعة لأي اقتطاع ضريبي.

و كمثال على الغش الحاصل نأخذ مستوردي الموز خلال الفترة 2001-2002 حيث حقق 40 مستوردا مبلغا إجماليا من الواردات قدرت ب 5,7 مليار دج أخفى منها 4,756مليار دج يعني 96% غير مصرح بها لدى مصالح الضرائب تندرج تحت الاقتصاد غير الرسمي[1].

3- الغش في الضمان الاجتماعي:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي خطر حقيقيا بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي و لا يوجد أي مشكل فقط على مستوى المهن الصغيرة للشباب الذين هم فبي انتظار منصب عمل مثل البائعين الجائلين بل على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الشركات الخدمات التي تشكل اهم توازن لهذا الاقتصاد، إن هذه

[1] بو دلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر-الأسباب و الحلول- مجلة علوم إنسانية العدد 37، ربيع 2008،ص299.

الوحدات تستفيد من المنشآت القاعدية و خدمات الدولة و توظيف يد عاملة بصفة قانونية تتقاضى في بعض الأحيان مرتبات لائقة دون القيام بالتزاماتها أمام مصالح الضمان الاجتماعي (دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي بأحسن صورة...)[1].

تكتشف عمليات التي قامت بها المفتشية العامة للعمل في 6320 موقع عمل على نحو 45% من العمال لم يتم التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي خلال الفترة الممتدة بين 1997 و2000.

و يعزز هذه النسبة التحقيق الذي أنجزه مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي الخاص بالتنمية حول7500 مؤسسة متوسطة و صغيرة فتبين أن 14% من عمالها غير مصرح بهم، كما ان نسبة 30% من رقم أعمالها تفلت من مصالح الضرائب[2].

4- الغش الجمركي:

هو عبارة عن تجنب الرسوم الجمركية عن طريق إخفاء جزء أو كل البضائع المراد استيرادها أو تصديرها عبر قنوات شرعية أي بالمرور على مكاتب الجمارك و يتم ذلك بعد طرق نذكر منها:

-التصريحات المزيفة للسلع المستوردة و المصدرة و تقوم تعريفات جمركية خاطئة للاستفادة من تسعيرة أدنى و التخفيض من قيمة الرسوم الجمركية المفروضة

- الغش في تقليد المنتجات خارج المعايير النوعية

-التحويل غير المشروع للأموال عن طريق الافراط في الفوترة

-التحايل على إجراءات تحديد السن(تاريخ الصنع) بالنسبة للسيارات و الاستفادة من مزايا جبائيه

-تواجه الجمارك الغش الجمركي التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع و القيمة و مصدر البضائع، و تتمثل دوافع هذه الممارسات في عدم التسديد الجزئي أو الكلي للمستحقات الجبائية أو عدم احترام تنظيم التجارة الخارجية و يغطي الغش الجمركي نوعين من الممارسات:

[1] بوعلام ولهي، العياشي عجلان، مرجع سابق ، ص 154..
[2] محمد رضا توهامي، مرجع سابق ، ص130.

– الغش في النوع الذي يتمثل في التصريحات المزيفة للسلع المستوردة و المصدرة في تعريفات جمركية خاطئة للاستفادة من تسعير مقلص و التخفيف من القيمة

– الغش في تقليد المنتوجات خارج معايير النوعية و الأمن.

الاقتصاد غير الرسمي و أنشطته غير المشروعة

1–تجارة المخدرات:

انتشرت ظاهرة تجارة المخدرات في الجزائر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة كما تؤكده تقارير الدرك الوطني و حراس السواحل الجزائرية، ففي أكتوبر 2006 تم حجز حوالي 15 قنطار من القنب الهندي و الحشيش، و 10 أطنان من المخدرات بالإضافة إلى حجز 66,5غ من الكوكايين و 88,73 من الهيروين و 280غ من الأفيون سنة 2005، فحسب نص المادة 02 و المادة 17 من القانون الشامل(قانون04/18) لجرائم المخدرات في القانون الجزائري فصناعة المخدرات تتمثل في كافة العمليات غير الانتاج التي يتم الحصول بها على المخدرات و المؤثرات العقلية و تشمل التقنية و تحويل مخدر غلى مخدر آخر، ولقد نص القانون على تجريم صناعة و إنتاج النباتات المخ درة كالحشائش التي تستخرج من عقار الأفيون عن طريق تخديش ثماره و من ثم فهو يشمل جميع النباتات التي تنمو بفعل الطبيعة كصبار البوتل،و مواد كيميائية مستحضرة[1]

كما توضح إحصائيات التسعينات أن هناك تطورا متزايدا لكميات المخدرات المحجوزة سنويا، و التي تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كميات المخدرات المتداولة و فد بلغت المحجوزات 6,332 طنا من القنب في سنة 2002، و يترجم هذا الرقم التزايد الهام بالنسبة لما تم حجزه خلال السنوات الماضية، كما يلاحظ ارتفاع كمية القنب المحجوزة سنة 2004 ب 373, طن و هو ضعف ما تم حجزه سنة 2002[2]، و هناك عدة أسباب لتفاقم هذه الظاهرة منها:

–تزايد ظاهرتي الفقر و البطالة في المجتمع الجزائري

[1] القانون الشامل ،جرائم المخدرات في القانون الجزائري في إطار القانون04/18.

[2] الديوان الوطني لمكافحة المخدراتو الادمان عليها 2005.

-ضعف الرقابة و المتابعة

- غياب هيكل الدولة في هذا المجال

-عدم الاستقرار السياسي و الأمني اللذان عرفتهما البلاد في فترة التسعينات من القرن العشرين.

رصد المركز الوطني لمكافحة المخدرات أكثر من 8000 كغ من المخدرات صودرت عام 2003

و نحو 60 ألف قضية مخدرات احيلت غلى القضاء، في حين تم حجز 16454,274 كغ من القنب الهندي في الثلاثي الأول من سنة 2009، و هذا دليل واضح على كبر حجم تجارة المخدرات في الجزائر و قد عالجت مصالح مكافحة التهريب و المخدرات 2262 قضية من الثلاثي الثاني من نفس السنة

و الجدول التالي يبين المجموع العام للكميات المحجوزة في الجزائر من مختلف انواع المخدرات

جدول(12): المجموع العام للكميات المحجوزة من المخدرات في الجزائر(2008، 2009، 2010)

التصنيف حسب طبيعة المخدر	الكميات المحجوزة 2008	الكميات المحجوزة 2009	الكميات المحجوزة 2010
راتنج القنب	38037,29 كغ	74643,377 كغ	23041,59 كغ
بذور القنب	115,9 غ	5909,3 غ	4883 غ
نبات القنب	10712 نبتة	1802 نبتة	3163 نبته
الكوكايين	716,41 غ	1026,36 غ	1177,72 غ
لكراك	67غ	42,82 غ	-
الهيروين	109,57غ	708,35 غ	191,05 غ
الأفيون	15022,3 غ	977 نبتة	868نبتة
	77612نبة	200 غ	79 غ
المؤثرات العقلية	924398 قرص	90630 قرص	304319 قرص
	57 قارورة	990 ملل	52 كبسولة

	2050 ملل	-	-

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الادمان عليها، التقارير السنوية 2008، 2009، 2010

تشير الاحصائيات إلى حجم اتجاه المخدرات في الجزائر، حيث تعتبر منطقة عبور مهمة لتهريب المخدرات الآتية من المغرب و الدول الافريقية أخرى و المتجهة إلى أوربا و لا تمثل الكميات المحجوزة سوى 10% من مجموع كميات المتداولة و المهربة.

2-الفساد الاداري و الرشوة[1]

إن تقدير حجم المداخيل غير مشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الاحصائيات الدقيقة و التستر، و لذلك توجد توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد، و استنادا لتقارير المنظمات الدولية نجد مجموعة من مؤشرات الفساد التي تعتمدها للكشف عن ما يسمى "الرشاوى أو البقشيش في الصفقات" و الجدول التالي يبين ذلك

الجدول رقم (13): تطور مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة(2001-2007)

	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
الجزائر	-	-	-	-	77	2,6	97	7,7	97	2,8	84	3,1	99	3
مصر	54	3,6	62	3,4	70	3,3	77	3,2	80	3,4	80	3,3		9,9

المصدر:عبد القادر خليل دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر شوهد بتاريخ 2017/04/24 12.45متاح على الرابط

www.unv-medea.dz/fac%5CD%5c Manifestation

من خلال(08) نلاحظ تدحرج ترتيب الجزائر ب 15 نقطة من سنة 2006 إلى 2007 و يعني أن البلاد تشهد معدلا خطيرا للفساد، يؤدي هذا التأثير على مجهودات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر لمواجهة

[1] لعجال فاطمة الزهراء،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر(الآثار و السبل المواجهة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة المدية 2015، ص 140.

البطالة و الحد من الفقر، مما أدى إلى تراجع الجزائر ب 8 مراتب حسب تقرير المنتدي الاقتصادي العالمي لسنتي 2009/2008 حيث اختلت المرتبة 99 عالميا من مجموع 134 دولة سنة 2008.

كما توصلت المنظمة إلى أن الجزائر تتعامل مع أهة الدول المعرفة بدفع الرشاوى، و اعربت قلقلها إزاء الارتفاع المذهل للرشاوي من دول التصدير(30 دولة الأكبر في العالم) التي تستحوذ لوحدها على نسبة 80% من التعاملات التجارية و الاقتصادية الدولية.

و تعتبر القطاعات الأكثر فسادا في الجزائر هي قطاع البناء و الأشغال العمومية، قطاع المياه، النقل و قطاع الصحة الذي يعيش فسادا لا نظير له .

تهريب(دخول أو خروج) سلع الاستيرادو التصدير إلى داخل الحدود الجمركية الاقليمية للدولة و دون المرور على مصالح الجمارك .

المطلب الرابع : أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري

أولا : الآثار السلبية

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد فهو لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج الداخلي فقط و إنما تؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل و البطالة و أنماط توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع ، و من بين أهم الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي هي :

أ) **فقدان حصيلة الضرائب :** إن أول و أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي هي أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب و يحدث ذلك عندما لا يقوم الأشخاص بالكشف عن مداخيلهم أو طبيعة وظائفهم للسلطات الضريبية ، و يترتب عن ذلك فقدان في الإيرادات و زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي و بالتالي الإيرادات الحكومية ستكون أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه و بهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر . [1]

[1] عجلية محمد ، مرجع سابق ، ص 50

ب) الأثر على السياسيات و الاستقرار الاقتصادي :يتسبب الاقتصاد غير الرسمي في فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك بسبب حصول المسؤولين عند وضع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات ، مثل معدل النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة ، معدلات التضخم ...الخ و من ثم هناك احتمال أن يقع صانعو السياسات الاقتصادية في خطر وصف علاج غير صحيح بسبب التشخيص غير السليم و الذي يتم بناءا على معلومات خاطئة التي يتسبب فيها الاقتصاد غير الرسمي .[1]

ج) الأثر على معدلات البطالة : يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية السياسية و من هنا يظهر دور الاقتصاد غير الرسمي في قدرته على توفير فرص عمل ، و بما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية لمعدلات البطالة تكون غير دقيقة و صحيحة .

د) معدلات التضخم : يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى تشويه الأسعار المحلية ، حيث تميل الأسعار في الاقتصاد غير الرسمي إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي و بصفة خاصة إذا كان الاقتصاد غير الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع و الخدمات ، حيث تقدم المنتجات في الاقتصاد غير الرسمي بأسعار منخفضة مقارنة بالموجودة في الاقتصاد الرسمي نظرا لأعبائه الإدارية و الضريبية، و في مثل هذه الحالات يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي مغالاة في معدل التضخم ، أي مرتفع عن المعدل الحقيقي السائد في السوق .

ه) الأثر على توزيع الموارد : يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي على أداء بطرق عدة و من المحتمل أن تكون هذه الآثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية ، على سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي ، فإن الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف تكون الأكثر إلحاحا و بما أن الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي فقط ، فإن مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سترداد وتدفع هذه الزيادة الأنشطة الاقتصادية نحو اللارسمية .

[1] توهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 89

ثانيا : الآثار الايجابية:[1]

تؤدي الدولة وظائفها الأساسيةمن خلال أجهزتها الإدارية و إذا فشلت الدولة في توفير الحد المعقول من العيش الكريم للأفراد في المجتمع ، في هذه الحالة يسعى الأفراد للحصول على الخدمات الضرورية لحياتهم بصورة مستقلة عن الدولة و تنشأ الدولة الموازية بشكل تدريجي ، إن الحجج المدافعة عن الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في ايجابياته و تتمثل في ما يلي :

- ✓ يستكمل الخلل البنيوي في القوانين بحيث يسمح بتقديم الخدمات و السلع التي يحتاجها المجتمع في حياتهم اليومية
- ✓ لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية و بالتالي يحافظ على تنافسية اقتصاد السوق
- ✓ يحدث الاقتصاد غير الرسمي مناصب شغل جديدة و باجور مماثلة للأجور القانونية .
- ✓ سهولة الالتحاق به و الاندماج فيه ، و أنها يتطلب موارد مادية أو بشرية معتبرة و يعتمد بالدرجة الأولى مداخيله في تمويل نشاطه
- ✓ عدم خضوع الأنشطة غير الرسمية لتكاليف العمل بصورة رسمية في مختلف مراحل دورة حياة المشروع .
- ✓ يساعد الاقتصاد غير الرسمي في ظل أزمة البطالة و يزيد من معدلات التشغيل لأنه لا يحتاج إلى موافقات رسمية و لا إلى مستوى علمي معين ، كما أنه يساعد على استثمار الأموال المشروعة في مشاريع تفيد المجتمع .
- ✓ إمكانية المساهمة إلى جانب الاقتصاد الرسمي في رفع معدلات النمو عن طريق توضيف الأموال المتولدة من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة
- ✓ يساعد على تخفيض الاستيراد من الخارج و حفظ العجز في ميزان المدفوعات
- ✓ قدرة الاقتصاد غير الرسمي على تقديم السلع و الخدمات بأقل الأسعار هذا ما يساعد فئة محدودي الدخل

[1] عجيلة محمد مرجع سابق ، ص 52

المبحث الثاني : حلول معالجة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

المطلب الأول : الإجراءات المتخذة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

اتخذت الجزائر بعض الإجراءات للقضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، غير أن هذه الإجراءات لم تحقق الأهداف المرجوة و لعل أبرز هذه الإجراءات ما يلي :

❖ **بالنسبة لوزارة التجارة** [1]

قامت وزارة التجارة بوضع إستراتيجية لمحاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تتركز هذه الإستراتيجية على ثلاث محاور :

1) وضع أحكام و سن نصوص تتماشى و القواعد الأساسية للاقتصاد السوق و ذلك لأجل إعداد و تكيف الإطارين التشريعي و التنظيمي من أجل القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و التركيز على نزاهة و شفافية المعاملات التجارية و الحفاظ على صحة المصالح المادية للمستهلك

2) تكيف عمليات الرقابة الاقتصادية و قمع الغش للحد من الممارسات التدليسية و فرض احترام القواعد القانونية و التجارية المعمول بها

3) التنسيق مع الجماعات المحلية قصد إنشاء فضاءات رسمية للامتصاص الانشطة غير الرسمية و إدماجها في الإطار الرسمي

أما بخصوص خلق أسواق متخصصة تتوفر على التجهيزات اللازمة فقد باشرت الحكومة بالتنسيق مع الجماعات المحلية و وزارة التجارة في إنجاز :

- 4 أسواق جملة ذات طابع وطني توفر كل سوق أزيد من 500 منصب عمل
- 25 سوق جملة ذات طابع داخلي توفر كل سوق أزيد من 120 منصب عمل
- إنشاء 1800 سوق تجزئة تتوزع على كل ولايات الوطن ، كما أن هناك مشروع لتأهيل 41 سوقا على المستوى الوطني[2]

- التحفيزات الجبائية التي يتم إدراجها في قوانين المالية و القاضية بتخفيض نسب الضرائب أو إلغائها و هي من الإجراءات الكفيلة بدمج الاقتصاد غير الرسمي

[1] مجلس الوحدة الاقتصادية ، الاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي ، تقرير اقتصادي ، الدورة الثمانين ديسمبر 2004 ، ص 45 ، 46

[2] مجلس الوحد الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 48

- تقليص الأعباء الضريبية التي يتحملها أرباب العمل من خلال الإعفاءات المتتالية للضرائب و الرسوم ضمن قانون المالية و هو ما يتجلى من خلال خفض معدل ضريبة الدفع الجزافي بمعدل 1 % ابتداء من سنة 2000 إلى غاية إلغائه نهائيا بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006
- إصلاح أدوات الضبط الاقتصادي التي كانت تشكو من غياب الشفافية و طغيان الرشوة و الفساد من خلال العمل على إعداد مشروع قانون الإصلاح الجبائي يعمل على تبسيط الجباية و الرفع من مردوديتها دون المساس بمبدأ العدالة أو بلوغ الضغط الجبائي مستويات مرتفعة ، كما سعى المشروع إلى الحد من ظاهرة الغش الجبائي و قد تم إصدار دليل لأخلاقيات المهنة بالنسبة لمصالح الضرائب
- عصرنة غدارة الضرائب في مارس 2004 بعد إمضاء الاتفاق بين الجانب الجزائري الممثل ب 3 وزارات (النقل ، التجارة ، المالية) و الإتحاد الأوروبي في حين انطلق تنفيذه شهر أوت 2005 و تعتمد إستراتيجية العصرنة على ثلاث نقاط : [1]

1 -تبسيط النظام الجبائي عن طريق إدراج ملف جبائي وحيد و ضريبة جزافية وحيدة

2 -إنشاء ثلاث هياكل إدارية :

- مديرية المؤسسات الكبرى (DEE) للإشراف على ملفات عددها 860
- مركز الضرائب (CDI)
- المركز الجواري للضرائب (CPI)

3 -مطالبة إدارة الضريبة بمهام جديدة تتعلق بمكافحة الفساد الإداري و تبيض الأموال

- إصدار المرسوم التنفيذي رقم 95-305 الصادر في 1995 /7/10 و الخاص باستعمال الحسابات البنكية و الصكوك
- تأسيس المرصد الوطني للرقابة و الحماية من الرشوة و ذلك لمكافحة الرشوة و الفساد باعتبارها من مسببات الاقتصاد غير الرسمي
- كما عملت الدولة للحد من ظاهرة البطالة المتزايدة من خلال إستراتيجية التشغيل ، إذا أسس في هذا الشأن وكالة للتنمية الاجتماعية سنة 1996 أسندت لها مهمة تسير ملف الشبكة الاجتماعية المتشكلة من

[1] حميد عبد الله الحرتسي ، دعم نظم المعلومات بالتكامل و التنسيق و أهميته في إتخا ذ القرارات داخل الدوائر الحكومية ، حالة المدرية العامة للضرائب – الجزائر – الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر 14 – 15 أفريل 2009 ، ص 20

المنح الجزافية للتضامن و منحه الأنشطة ذات المنفعة العامة و ملف تشغيل الشباب الهادف إلى خلق فرص عمل للشباب البطال ، و قد تم في هذا المجال إنشاء الوكالة الوطنية للتطوير و الاستثمار

المطلب الثاني : بعض الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

اختلف المختصون في معالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي فالبعض يعتقد أن محاربة الأنشطة غير الرسمية أمر ضروري لأنها طفيلية و مضرة بالاقتصاد الوطني و مخالفة للقانون و أنها تسبب خسارة كبيرة لخزينة الدولة ، و يعتقدون أن أي هذه الحالة لأفراد يلجئون إلى الاقتصاد غير الرسمي قصد التهرب الجبائي و لذا توصف الأنشطة بالسرطان الاقتصادي و في هذه يعتبر أن التدابير و الإجراءات المقترحة لمعالجة الظاهرة لا بد و أن تكون حلول اقتصادية فقط و الفئة الثانية من المختصين تقترح نوعين من المعالجة اقتصادية و معالجة اجتماعية حسب الحالة .

أ) **أصحاب المهن الصغيرة و المنشات الصغيرة** : و تتمثل في ذوي الدخول المحدودة و التي يسعى أصحابها إلى كسب القوت فقط ، و تشمل هذه الشريحة نسبة كبيرة من السكان في هذه يعتبر المختصون أن الاقتصاد غير الرسمي يلعب دور خيري ،فيحتاج إلى معالجة اجتماعية لأنه يعتبر كبديل لمعالجة مشكلة البطالة مؤقتا ، و ذلك في انتظار نمو اقتصادي قوي و دائم لخلق مناصب شغل كافية في الاقتصاد الرسمي

ب) **أصحاب المهن ذات الصفقات المالية المرتفعة** : و التي تهم عددا ضئيلا من الأفراد بالمقارنة مع الفئة الأولى ، يستوجب على السلطة معالجتهم معالجة اقتصادية أولا لأنهم مضرون بالاقتصاد الوطني ، و ثانيا لا علاقة لنشاطهم بالبطالة و لا بالوضع الاجتماعي فتتمثل الرقابة في المعالجة الصارمة . [1]

و للقضاء من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي أو عل الأقل الحد منه يمكن إتباع الإجراءات التالية : [2]

- إصلاح البنية السياسية و التشريعية و الإدارية أولا قبل ان نحاسب أو نعاقب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي

[1] بودلال علي ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي و العوامل التي تساعد على توسيع رقعته و أثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة البليدة ، الجزائر ، يومي 21 – 22 مارس 2002

[2] برحمون حياة ، مرجع سابق ، 141

- إعادة تصميم قوانين و نظم و لوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية و عدالة و هنا لا بد أن تأتي القوانين لتسمح و تيسر و تنظم بدلا من أن تمنع و تقمع فلا بد أن تأتي القوانين متناسقة مع البيئة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع

- سن قوانين و لوائح واقعية و عادلة وحده لا يكفي ، بل يجب أن تطبق القوانين و اللوائح بشفافية على الجميع و ليس بصورة انتقائية

- أن يصبح ثمن العمل داخل إطار الاقتصاد الرسمي قريبا من كلفة العمل خارج هذا الإطار ، و أن يشعر أصحاب الأعمال أن هناك مزايا إضافية يحصلون عليها إذا قاموا بالانخراط في الاقتصاد الرسمي

- أن يشعر المواطنون أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد احتياجاتهم الحياتية بحيث لا يضطرون للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا في الاقتصاد غير الرسمي

- زيادة العقوبات المفروضة على الاقتصاد غير الرسمي خاصة غير المشروعة منه مما يرفع من مخاطر هذا الاقتصاد و بالتالي التقليل من مساحته وضع تنظيم قانوني للباعة المتجولون يضمن مساعدتهم اجتماعيا و تشجيعهم على الانضمام للاقتصاد الرسمي للدولة ، بدلا من مطاردتهم من كل مكان خاصة و أن ظاهرة الباعة المتجولون ظاهرة عالمية و قديمة ، و لهذا فإن الكثير من الدول تتصدى لها بخلق مساحات جانبية بالشوارع غير المكتظة منه لتستقبل هؤلاء الباعة في أماكن محددة على ان يتم ذلك تحت إشراف الجماعات المحلية مقابل مبالغ محددة سلفا

- وضع خطط سنوية واقعية لكيفية تحويل الاقتصاد غير الرسمي غلى اقتصاد رسمي و السهر على تطبيقها

المطلب الثالث : دمج الاقتصاد غير الرسمي

أصبحي قضية دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي من بين القضايا المهمة نظرا لكبر حجم الأنشطة غير الرسمية و بالتالي فأن عدم بذل محاولات لدمج أنشطة هذا القطاع يكلف خسائر اقتصادية ة اجتماعية كبيرة نظرا لتوفر العديد من القدرات الكامنة داخل هذا القطاع ، و بالتالي لابد من العمل على احتوائه و دمج أنشطته في الإطار الرسمي شرط أن يكون هذا الدمج انطلاقا من مدخل تنموي شامل و ليس مجرد وسيلة لزيادة إيرادات الدولة .

الفرع الأول : دور السياسة المالية في عملية الدمج

أولا مفهوم السياسة المالية : هي عبارة عن الطريقة التي تنتهجها الدولة باستخدام الأدوات المالية (الإيرادات و النفقات العامة) و الموازنة العامة لعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة. [1]

ثانيا وسائل الدمج المالية : يقصد بالوسائل المالية اللازمة العملية الدمج على مستوى الاقتصاد غير الرسمي تلك الأدوات المالية التي تقوم بها الدولة و توفرها للمنشات و الأفراد الناشطين تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي من أجل تحفيزهم على التحول إلى الأنشطة الرسمية ، و إزالة بعض العراقيل التي تحول دون تحقيق ذلك و من بين هذه الوسائل ما يلي : [2]

- **إنشاء وحدات مستقلة لدى مصالح الضرائب** : تكون هذه المصالح مسؤولة عن كافة التعاملات مع وحدات الاقتصاد غير الرسمي بدءا من إجراءات التسجيل لدى مصلحة الضرائب بالإضافة إلى تبسيط المستندات المطلوبة قدر الإمكان ، و كذلك القيام بالدور الإعلامي من أجل تحفيز الأفراد و توعيتهم بضرورة الاستفادة من الاستثناءات و الامتيازات الممنوحة لهم و القيام بجولات ميدانية من أجل كسب ثقة المنشات و الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي على شرط أن تكون هذه الوحدات عبارة عن حلقات وصل بين إدارة الضرائب و الناشطين في الاقتصاد غير الرسمي و توفير الحماية و الدعم لهذه المنشات ، و تقوم أيضا بدراسة الأسباب الحقيقية التي تجعل الأفراد يفضلون النشاط في الخفاء من خلال محاورتهم و الاستماع لأرائهم و محاولة تذليل هذه العقبات و الصعوبات التي تحول دونهم و دون النشاط الرسمي .
- **منح إعفاء ضريبي لمدة 3 إلى 5 سنوات** : و ذلك للمنشات التي تنشط في الخفاء و التي ترغب في الانضمام إلى العمل بالقطاع الرسمي مثل المشروعات التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة و ذلك دون تحميلها الأعباء الناتجة عن مزاولة نشاطها بطريقة غير رسمية فيما سبق ، و بعد الإعفاء يتم تتم المحاسبة الضريبية لها بأسعار مميزة تراعي حجم و نوع النشاط وفقا لشرائح تصاعدية بحيث يتناسب العبء مع حجم المنشأة و قدرتها على الدفع .

[1] توهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 156

[2] كريم مصطفى حسن جوهر ، القطاع غير الرسمي في مصر و كيفية دمج انشطته المشروعة ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005 ، ص 115

- **الوصول إلى اتفاق مع وزارة التأمينات الاجتماعية :** و ذلك بمنح الممول و أسرته اشتراك مخفض يدفع في صورة أقساط شهرية بما يتناسب مع قدرة الممول على الدفع و قد يتم ذلك تبعا لشرائح تصاعدية أو سعر نسبي خاصة أن السبب الرئيسي لمعظم الأشخاص الذين لا يدفعون الضمان الاجتماعي راجع لعدم قدرتهم على دفع الاشتراكات السنوية التي تفرضها مصالح الضمان الاجتماعي و لا يوجد صيغة أخرى للدفع الفصلي.
- **توجيه جزء من النفقات العامة :** و ذلك بتوفير خدمات للمناطق التي تتواجد بها منشات القطاع غير الرسمي بغرض تحسين مستويات معيشتهم و العمل على مراعاة رغباتهم في اختيار سبل توجيه الإنفاق حسب احتياجاتهم مثل رصف الطرق ، خدمات الكهرباء ، الغاز ، الصرف الصحي ، ...إلخ .

الفرع الثاني :دور السياسة النقدية في عملية الدمج

يتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود ة الائتمان و تنظيم السيولة باستعمال مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

أولا تعريف السياسة النقدية : هي مجموعة من الأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا و الاستقرار الاقتصادي عموما ، و تتمثل أدواته في : الأدوات الكمية و التي تتمثل في عمليات السوق المفتوحة ، سعر إعادة الخصم ، الاحتياطي الإجباري و الأدوات النوعية [1].

ثانيا : وسائل الدمج النقدية

تلعب مصادر التمويل غير الرسمية دورا رئيسيا في تمويل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي عند بدء نشاطها و توسعها ، و هو ما يعد استجابة طبيعية لقصور مصادر التمويل الرسمية و عدم وجود صيغ ملائمة لتمويل مثل هذه الأنشطة كما يلاحظ ضعف رغبة البنوك في إقراض المشروعات الصغيرة بصفة عامة ، و في حالة الإقراض فإنها تطبق نفس أساليب الدراسات الائتمانية الخاصة بالمشروعات الكبيرة و تبالغ في طلب الضمانات ، ونتيجة لهذا الإجحاف من قبل البنوك و السلطات عن توفير التمويل اللازم و إيجاد صيغ ملائمة للمشروعات التي تنشط ضمن الاقتصاد غير الرسمي يلجأ أصحاب هذه الأعمال إلى عدة وسائل من

[1] توهامي محمد رضا ، مرجع سابق

أجل الحصول على التمويل مثل الإقراض من طرف أشخاص بضمان المعرفة الشخصية أو التمويل بالدين من طرف تجار الجملة (في حالة التجارة) ، و لهذا يتطلب الأمر من الدولة تسير عملية وصول الائتمان إلى أصحاب المنشاة غير الرسمية من أجل دعم قدرتهم على التوسع و تحفيزهم على التحول إلى النشاط الرسمي من خلال : [1]

- **القيام بإنشاء فروع للبنوك العمومية** : تكون هذه الفروع تحت إشراف فرق عمل متخصصة تقوم بالأساس على منح التمويل اللازم للأنشطة الاقتصاد غير الرسمي خاصة المشاريع الإنتاجية منها ، و يجب أن تكوم القروض بفترات سماح معقولة و بشروط سداد ميسرة ، و العمل على فتح حسابات لهؤلاء العملاء الجدد لتسهيل تعاملاتهم .
- **التوعية المستمرة بضرورة توفير الائتمان الميسر** : توفير هذه التوعية لهذا القطاع وعدم قصر منح الائتمان على القطاع الرسمي فقط باعتبار أن كلا من القطاعين سيساهمان في عملية التنمية الاقتصادية و توفير المزيد من فرص العمل ، و على الدولة تقديم الامتيازات و بعض الإعفاءات للبنوك و الجمعيات أو رجال الأعمال الذين يساهمون في التمويل الميسر للمنشات غير الرسمية .
- **إعداد نماذج مبسطة لدراسات الجدوى الاقتصادية** : و التي تكون ذات تكاليف منخفضة بما يتناسب مع أحجام هذه المنشات و تقديمه لأصحابها بالمجان أو بمبالغ رمزية ، و بما يكفل سرعة إنهاء إجراءات الحصول على القروض و عدم المغالاة في ضمانات القروض المقدمة طالما تثبت الجدوى الاقتصادية .

الفرع الثالث : وسائل أخرى

يعتبر إجراء الإصلاحات المالية و النقدية التي سبق ذكرها ضرورية جدا لعملية الدمج إلا أن هناك العديد من الإجراءات المكملة و التي لا تقل أهميتها عن هذه الإصلاحات و تتضمن الإصلاح الإداري و مكافحة البيروقراطية و تسهيل عمليات الاستثمار و التسجيل لكي تستطيع منشات الاقتصاد غير الرسمي مزاولة نشاطها دون معوقات بعد انضمامها للاقتصاد غير الرسمي.

أ) **الإصلاح الإداري و مواجهة البيروقراطية** [2]:تتمثل البيروقراطية في تعدد الإجراءات و كثرة المستندات المطلوبة و تعدد الجهات التي يجب الحصول على موافقتها عند الإنشاء و التسجيل و الترخيص ، و كذا

[1] بابا عبد القادر ، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية ، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية ، المركز الجامعي بشار ، أفريل ، 2006 ص 15

[2] نوهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 168

تركز السلطة في الأجهزة الإدارية و هذا ما يؤدي إلى زيادة رغبة المتعاملين في اللجوء مباشرة إلى قمة الجهاز الإداري متجاوزين صغار الموظفين باعتبارهم عديمي الفعالية .

يعتبر تعقد النظم الإدارية و صعوبتها حافزا لدى الأفراد في عدم التعامل معها و بالتالي يقومون بتجنبها و يفضلون العمل و البقاء في الاقتصاد غير الرسمي ، و لتتبع مدى تعقد و النظم الإدارية و صعوبتها يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية " IFC" التابعة لمجموعتها تقارير سنوية يقدم فيها ترتيبا تصاعديا لدول العالم و ذلك حسب بيئة الأعمال السائدة و مدى صعوبة أداء الأعمال في كل دولة حسب مؤشر يضم 10 جوانب أساسية تمثل دور عمل المشروع الاستثماري بكل جوانبه و هي (تأسيس الكيان القانوني للشركة و بدأ النشاط ، استخراج التراخيص ، توظيف العاملين ، تسجيل الممتلكات ، الحصول على الائتمان ، حماية المستثمر ، دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، نفاذ العقود ، إجراءات إغلاق المشروع) كما في الجدول التالي

جدول رقم (14): ترتيب الدول العربية على أساس سهولة أداء الأعمال

الترتيب عربيا	الدول	الترتيب عالميا			
		2008 178 دولة	2009 181 دولة	2010 183 دولة	1011 183 دولة
1	السعودية	23	16	12	11
2	البحرين	-	18	28	28
3	الإمارات	68	46	37	40
4	قطر	-	37	39	50
5	تونس	88	73	58	55
6	سلطنة عمان	49	57	57	57
7	قطر	40	52	69	74
8	مصر	126	114	99	94
9	اليمن	113	98	104	105

10	الأردن	80	101	107	111
11	لبنان	85	99	109	113
12	المغرب	129	128	114	114
13	فلسطين	117	131	133	135
14	**الجزائر**	**125**	**132**	**136**	**136**
15	سوريا	137	137	114	114
16	السودان	143	147	153	154
17	جيبوتي	146	153	157	158
18	موريتانيا	157	160	167	165
19	العراق	141	152	166	166

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 – 2011 –www. Domgbusiness.org

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 14 عربيا و 125 عالميا لسنة 2008 و 132 لسنة 2009 ثم 136 لسنتي 2010 – 2011 في مؤشر سهولة أداء الأعمال و ذلك من بين 183 دولة و هي مرتبة متأخرة نوعا ما كما أنها تراجعت في ترتيبه من المرتبة 125 سنة 2008 لتصل إلى 136 سنة 2011 و هذا يدل على وجود صعوبات نسبية في سهولة أداء الأعمال لتعقد بعض الإجراءات المفروضة على الاستثمارات و الأعمال سواء تلك المتعلقة بالوثائق أو بالتعقيدات الإدارية أو الضريبية أو الحصول على لائتمان و هذا عادة ما يدفع الأفراد إلى تجنب هذه التعقيدات نهائيا للجوء إلى الأنشطة غير الرسمية و الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (15) : مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010– 2011 ترتيب الجزائر عالميا حسب كل مؤشر

مؤشرات سهولة أداء الأعمال	استخراج التراخيص	تأسيس المشروع	تسجيل المستندات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	إغلاق المشروع
الترتيب العالمي 2001	111	147	159	135	73	167	122	124	51
الترتيب العالمي 2011	113	150	165	138	74	168	124	127	51

المصدر: توهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 174

من خلال الجدول نلاحظ تفاوت في درجات الصعوبات و التعقيد حسب كل مؤشر فأكثر العمليات تعقيدا هي الضرائب حيث نلاحظ أن الجزائر تحمل المرتبة 168 عالميا .

ب) توفير أماكن لمزاولة النشاط : هناك العديد من المنشات غير الرسمي التي ترغب في التوسع ، كما أن هناك العديد من العاملين خرج المنشات الذين يمارسون نشاطهم في الشوارع و الطرقات بالإضافة إلى الوحدات العائلية ، و هو ما يتطلب توفير أماكن ملائمة لمزاولة نشاطهم مثل : [1]

- توفير أماكن لهم في المدن الجديدة بجوار العمران بما يراعي توفر المستهلكين و تسير الوصول إليهم و ذلك من خلال مشروعات الدولة مثل البرنامج الذي وفر محلات للشباب في كل ربوع الوطن أو ما يعرف بمحلات الرئيس

- توفير أماكن للتجار في الأسواق و ذلك بتنظيم هذه الأسواق و محاولة بنائها و يعطي كل شخص ينشط في هذا السوق وحدة على حسب حجم نشاطه ، حيث سيصبح في بيئة أفضل و له أن يدفع إيجار المكان

[1] كريم مصطفى ، مرجع سابق ، ص 135

الذي هو فيه على أن يكون معقول و في متناوله ، كذلك يمكن للدولة أن تقوم بتسجيل هؤلاء التجار و إدخالهم في النشاط الاقتصادي الرسمي .

- بالنسبة للباعة المتجولون يجب أن يعاملوا معاملة ضريبية خاصة جدا أو أن يتم إعفائهم من جميع أنواع الضرائب و اقتصار الأمر على سداد رسوم الترخيص اللازمة لمزاولة النشاط و دفع اشتراك سنوي يكون في المتناول ، و التأكد من الالتزام بالإجراءات الصحية في حالة بيع سلع لمعينة و تشجيعهم عل الاشتراك في الضمان الاجتماعي و بالتالي حمايتهم من الأخطار التي يتعرضون لها

- تحسين ظروف الصحة العامة و السلامة في أماكن العمل و الاستثمار في نوعية حياة العمل و زيادة إنتاجيتهم

ج) **محاربة اقتصاد الجريمة** [2]: عند دراسة طرق دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فالمقصود هنا الأنشطة القابلة للتأهيل و الدمج التي تتعلق بالمهن الجرة و الأنشطة المشروعة ،أما الأنشطة المحظورة قانونا و التي تتمثل في أنشطة الجريمة الاقتصادية (التهرب ، غسيل الأموال ، المخدرات ، الفساد ... الخ) فتقتضي إرادة سياسية و مجتمعية قوية تسمع بتعبئة و تجنيد الوسائل الكفيلة بمحاربتها و الحد من انتشارها ، سواء المحاربة القانونية و الأمنية أو من خلال توعية المجتمع و الشباب من خلال الندوات و المحاضرات و كذا المساجد بضرورة تجنب مثل هذه الأنشطة الإجرامية .

[2] بابا عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 48

خلاصة الفصل:

أخذ الاقتصاد غير الرسمي في انتشار و التشعب بصورة ملموسة خلال التسعينات، بعدما كان شبه مجهول و غير مصرح به خلال السبعينات و الثمانينات و ذلك نتيجة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كان ظاهرة هامشية حيث يشهد الاقتصاد غير الرسمي في السنوات الأخيرة نمو مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات، وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى و هي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به و غير الخاضع للالتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية و الاجتماعية و جميع الالتزامات الأخرى المتعلقة بممارسة النشاط.

و إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات و طالما لم يتم التحكم في الظاهرة سيتوسع الاقتصاد غير الرسمي و ينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية .

الخاتمة العامة

إن بحثنا هذا ما هو إلا محاولة للتعرف و جذب الاهتمام إلى ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الهامة، ألا و هي الاقتصاد غير الرسمي كونه إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، و بما أنه لا يوجد تعريف شامل و دقيق و مقبول من طرف الجميع للاقتصاد غير الرسمي، قدمنا من خلال هذا البحث مفاهيم مختلفة له للاحاطة بكل جوانبه محاولين بذلك التوصل إلى ماهيته.

و نظرا لبلوغ حجم الاقتصاد غير الرسمي مستويات قياسية في أغلب الدول النامية حاولنا البحث عن الأسباب الكامنة وراء إنتشاره و نموه و هي أسباب متعددة و متنوعة تختلف من بلد إلى آخر تبعا للأوضاع و الظروف السائدة فيه و مختلف القوانين و التنظيمات المطبقة و المعمول بها.

إضافة إلى ذلك فقد تناولنا توضيح مختلف مظاهر الاقتصاد غير الرسمي اخذين بعين الاعتبار عدة معايير اقترحها باحثين و منظمات محاولين بذلك حصر كافة أنشطته، كما تطرقنا إلى مختلف القياس النتبعة لتقدير حجم هذه الظاهرة الشئ الذي يجعل قياس الاقتصاد غير الرسمي أمر نسبي صعب و النتائج المتحصل عليها تتوقف على الطريقة المستخدمة في القياس، لذا من الأسلم استخدام أكثر من طريقة لذلك.

و في الأخير حاولنا إسقاط الجانب النظري و ذلك من خلال التطرق إلى دراسة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و إلى مختلف المراحل التي مرت بها الظاهرة و أسباب انتشارها في المجتمع الجزائري و أهم مظاهره من أنشطة مشروعة و أخرى غير مشروعة، و بينا حجمها و كذا سبل معالجتها و دمجها في الاقتصاد الرسمي.

1-النتائج:

بعد هذا العرض الموجز للبحث في سياق بحث ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و أثره على الاقتصاد الوطني تمكننا من الوصول إلى النتائج التالية:

-على الرغم من الجهود المبذولة حديثا للتحكم في مفهوم الاقتصاد غير الرسمي، فإن جل المحاولات الرامية للوصول إلى تعريف دقيق لهذ ه الظاهرة تبين أنها مثمرة، خاصة أن هذا المصطلح يشمل تشكيل من

الوضعيات و عددا كبيرا غالبا ما تكون متراكمة تمتد من النشاط الرامي إلى تحقيق القوة، إلى الجريمة المنظمة مرورا بتشكيلة واسعة من الممارسات غير الشرعية تعتمد في معظم الأحيان على النهب

-تعود أسباب ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في أي دولة من الدول إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية السائدة في الدول و التي تؤثر على نمو و اتساع حجم الظاهرة، ومن العوامل المسئولة عن نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي ووجود بعض صور الاختلالات الهيكلية التي تصيب بنية الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية في الدولة، ووجود بعض أوجه التعقيدات الادارية و البيروقراطية، وكذا خطر ممارسة بعض النشاطات و عليه فأسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي، تتوقف على الظروف السائدة في الدولة و كذا مظاهره و لكل مظهر سبب جوهري(هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)

-رغم الطبيعة السرية لأغلب أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، فقد تمكن الباحثين من قياس حجمه بطرق مختلفة و مع تعدد مناهج و طرق القياس فإنه لا يمكن تقرير أفضلية طريقة معينة عن غيرها، إذ أن كل طريقة رهينة بنائها و الفروض التي قامت عليها، و كذا الاحصائيات و البيانات المختلفة التي استعملتها(هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية).

- يمارس الاقتصاد غير الرسمي تأثيرا سلبيا على الإيرادات الضريبية حيث يحرم الخزينة العامة من مبالغ معتبرة، كما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي من خلال انحراف بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل البطالة، التضخم، معدل الصرف...الخ، و رغم آثاره السلبية إلا أن له آثار ايجابية فهو يوفر دخلا لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع في الدول النامية، حيث اعتبر كاستراتيجية للعيش(هذا ما ينفي الفرضية الثالثة).

-إن قمع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و القضاء عليها و اقتلاعها من جذورها مسألة صعبة للغاية، ففي جميع الدول المتقدمة و النامية على حد سواء يتعايش الاقتصاد غير الرسمي جنب إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي ومن ثم يصبح الأسلوب الأمثل أمام صانعي السياسية الاقتصادية هو البحث عن علاج يتناسب و طبيعة الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة، و هو ما يمكن تحقيقه عن طريق تخفيض حوافز و إغراءات الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي، زيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يؤدي إلى تضييق حجم

الاقتصاد غير الرسمي و حصره في أضيق نطاق ممكن، حيث يتم الوصول إلى ما يمكن أن يطلق عليه" الحجم الأمثل للاقتصاد غير الرسمي" بحيث يتم الإقلاع من آثاره السلبية إلى أدنى مستوى ممكن.

– إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ترجع إلى عدة أسباب متداخلة و متشابكة غير أن السبب الرئيسي وراء بروزها فب التسعينات تحديدا هو المرحلة الإنتقالية للاقتصاد الجزائري و الاصلاحات المتخذة و ما رافقهما من اختلالات هيكلية و ممارسات سلبية أثرت على الاقتصاد ككل و ساهمت في نمو و ازدهار الاقتصاد غير الرسمي(و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة).

– تبقى الاجراءات المتخذة للحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر غير كافية ، حيث نجد هذا الأخير في زيادة مستمرة من سنة لأخرى.

–ساهم الاقتصاد غير الرسمي في خفض معدل البطالة في الجزائر في حدود 15% و ذلك بفضل التشغيل غير الرسمي

2–التوصيات:

إذا لم يتم اتخاذ الإجراءات و طالما لم يتم التحكم في هذه الظاهرة سيتوسع الاقتصاد غير الرسمي و ينمو لفترة طويلة على حساب النشاطات الرسمية، و في هذا الصدد يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات الكفيلة للحد من انتشار هذه الظاهرة.

- إجراء دراسات من شأنها إبراز خصائص هذه الظاهرة و قياس مدى تطورها عبر الزمن باستخدام طرق مختلفة حتى يكمن الوصول لتقديرات تقترب من الحقيقة و تحديد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي و تقييم مزايا و نقائص الاقتصاد الرسمي،و ذلك في سياق اقتصاد انتقالي نحو اقتصاد السوق.

- تستحق ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المزيد من االإهتمام و أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي في المجتمع، لا سيما أن الاقتصاد غير الرسمي بلغ نسب لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم و على وجه الخصوص في الدول النامية بسبب ما عرفته اقتصادياتها من اختلالات هيكلية.

●انعدام سياسة واضحة لمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث لا تكفي بعض الإجراءات المنفردة بل يجب أن تعمل غلى اعتماد إجراءات متكاملة تحت سياسة اقتصادية واضحة المعالم و لأهداف.

● الشروع في التفكير حول اصلاح القوانين و التنظيمات التي تسير الأنظمة الجمركية و الضريبية و السجل التجاري و قانون العمل

أما فيما يخص الجزائر كحالة ليست فريدة و لكنها معنية أكثر من غيرها ما الدول بمعالجة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لذلك نقترح ما يلي:

● استغلال الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة و توجيهها إلى ميادين الاستثمارات المنتجة لتطوير القاعدة الانتاجية، و نتشيط الطلب، و توفير الشغل و زيادة النمو

● إصلاح أجهزة الادارة الضريبية التي تتميز بالثقل و البيروقراطية و عدم المرونة بمراجعة قاعدة حساب الضريبة و إعادة النظر في المعدلات الحالية و تخفيضها بالنسبة لذوي الدخول الثابتة و خصرها في نوع أو نوعين على الأقل.

●تبسيط و تسهيل إجراءات تأسيس المقاولات المصغرة و الصغيرةو و في ذات الوقت تشديد الرقابة على أنشطتها لكي لا تتحول إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

●نشر ثقافة المواطنة الضريبية من خلال الرشادة في النفقات العمومية، و تقديم خدمات عامة ذات جودة و بدون أي تقصير لنمع الممولين من العزوف عن دفع الضرائب

● تشديد الحراسة و المراقبة على الشريط الحدودي

ختاما، إن انعاش النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر و بنسب مرتفعة على مدى سنوات عديدة هو الحل الذي من شأنه تقليص توسع الاقتصاد غير الرسمي.

3-آفاق البحث:

نأمل من بحثنا هذا أن نكون قد فتحنا الباب لدراسات أخرى تتناول موضوع الاقتصاد غير الرسمي من زوايا أخرى، و إدراكا منا صعوبة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فإننا نعلم أن هناك جوانب لم نتعرض إليها أو لم نعطها حقها لأسباب لا يسعنا المجال لذكرها، هذه الجوانب يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:

- دراسة قياسية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

I.الكتب

1. إسماعيل قيرة و أخرون ، العولمة و الاقتصاد غير الرسمي ، دارة الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2004

2. حمدي عبد العظيم ، غسيل الاموال في مصر و العالم ، الجريمة البيضاء و أثارها ، كيفية مكافحتها الدار الجامعية مصر ، الطبعة 3 ، سنة 2004

3. السقا إبراهيم الاقتصاد الخفي في مصر دار النهضة العربية مصر ، 1996

4. صفوة عبد السلام ، عوض الله ، الاقتصاد السري : دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2002

5. عاطف وليام أندراوس ، الاقتصاد الظلي ، المفاهيم ، المكونات ، الأسباب ، الأثر على الموازنة العامة ، مؤسسة شهاب الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2005 .

6. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 2006

7. عبد الحميد نبيه نسرين ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، مصر الطبعة الأولى ، 2008

II.الأطروحات و الرسائل

8. قارة ملاك ، إشكا لية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد المالي ، جامعة قسنطينة ، 2010

9. بورعدة حورية ، لاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة وهران ، (غير منشورة) ، 2014

10. توهامي محمد رضا ، تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي و أثره على الاقتصاد الرسمي في الجزائر و وسائل دمجه المشروعة ، مذكرة ماجستير ، تخصص علوم تجارية ، فرع أدارة الأعمال ، جامعة مسيلة ، 2012

11.كريم مصطفى حسن جوهر ، القطاع غير الرسمي في مصر و كيفية دمج انشطته المشروعة ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005

12.لخضر عزي ، السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1993.

13.محمد كفنوش ، الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة البليدة ، 2005

14.يرحمون حياة ، الاقتصاد غبر الرسمي و أثره على اقتصاديات الدول النامية رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة بومرداس ، 2010

15.عجال فاطمة الزهراء،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و السبل المواجهة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة المدية 2015،

16.وافي بوعلام، عجلان العياشي، التهرب الجبائي كأحد مظاهر الفساد الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد08، سنة2008، جامعة سطيف

III.المجلات

10.بن قيدة مروان ، التشغيل غير الرسمي في الجزائر و إشكالية تنظيمه ، مجلة الاقتصاد الجديدة ، جامعة خميس مليانة عين الدفلة ، المجلد 2 ، سنة 2014

11.بودلال علي، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر-الأسباب و الحلول- مجلة علوم إنسانية العدد 37، ربيع 2008

12.ناصر مراد ، تقيم الإصلاحات الضريبة في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 9، 2005 ، جامعة سطيف

IV.الملتقيات

13.بابا عبد القادر ، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية ، ملتقى وطني حول المنظومة البنكية ، المركز الجامعي بشار ، أفريل 2006

14.رمضاني محمد ، مداخلة بعنوان التشخيص السليم لاقتصا غير الرسمي الطريق إلى الدمج الناجح ن ضمن ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض ، جامعة سعيدة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007

15.حميد عبد الله الحرتسي ، دعم نظم المعلومات بالتكامل و التنسيق و أهميته في إتخاد القرارات داخل الدوائر الحكومية ، حالة المدرية العامة للضرائب – الجزائر – الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر 14 – 15 أفريل 2009.

16.روابح عبد الباقي ، خياط شريف ، الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة 2003

17.طاهر خامرة ، مداخلة بعنوان أثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012 .

18.عبد المالك معراجي و أخرون ،ا ثر الاقتصاد غير الرسمي في الموازنة العامة ، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – أثار و سبل الترويض ، كلية العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي سعيدة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007

19.عصام الشيخ أغلي و أخرون ، الواقع و متطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم ، ندوة حول القطاع غير المنظم في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2001

20.يريشي عبد الكريم ، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري و الواقع العلمي ضمن ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر " الآثار و سبل الترويض " ، جامعة سعيدة ، يومي 20 – 21 نوفمبر 2007

V.التقارير و الدراسات

21 مجلس الوحدة الاقتصادية ، الاقتصاد غير المنظم أو غير الرسمي ، تقرير اقتصادي ، الدورة الثمانين ديسمبر 2004

22 الديوان الوطني لإحصائيات الجزائر بالأرقام ، رقم 55 نشرة 2007

23 البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004

24 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق

25 القانون الشامل ، جرائم المخدرات في الجزائر في إطار القانون 18 – 04

26 الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الإدمان عليها 2005

27 المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ، تقرير حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لسداسي الأول لسنة 2003

28 لمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مشروع تقرير القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق

29 البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004، ص 118.

30 وزارة المالية العامة للضرائب، ملخصات قوانين المالية من 2004 إلى 2010

31 القانون الشامل ،جرائم المخدرات في القانون الجزائري في إطار القانون04/18.

32 الديوان الوطني لمكافحة المخدراتو الادمان عليها 2005.

33 الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الادمان عليها، التقارير السنوية 2008، 2009، 2010

34 عبد القادر خليل دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر شوهد بتاريخ 2017/04/24 12.45متاح على الرابط

35 سوزي علي ناشد ، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي ، دار الجامعة الجديدة ، 2005

36 نشرة صندوق النقد الدولي ، 26 / 01 / 2011

ثانيا: المواقع الالكترونية

37 بنك الجزائر www. Bank – of Alegria..dz

ثالثا:المراجع باللغة الاجنبية:

Loayza،Norman،the economics of the informalsectora،simple modelandsomeempinicdevidencefrom latin America،workpapers n° 1727 wordbank 1996، P23.